الصندوق الصناعي

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

التقرير السنوي

العام المالي 1440 - 1441 هـ

2019م

نُمكّن لنصنع

بسم الله الرحمن الرحيم

امسح الرمز لعرض النسخة الإلكترونية من هذا التقرير السنوي

https://www.sidf.gov.sa/ar/AboutSIDF/Pages/AnnualReport.aspx

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المحتويات

نبذة عن الصندوق	8
مجلس الإدارة	10
تقديم معالي رئيس مجلس الإدارة	12
كلمة سعادة الرئيس التنفيذي	14
الهيكل التنظيمي	16
اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي للمملكة	19
أداء الصندوق الصناعي والمراجعة الإستراتيجية	27
• استعراض النشاط الاقراضي	28
• الخطة الاستراتيجية	44
• لمحة عن تعديل النظام الأساسي	46
• البرامج والمنتجات الجديدة	48
• التحديات والرؤية المستقبلية	52
• تطوير الكوادر البشرية والتدريب	55
• اطلاق نظام تمكين وأتمتة إجراءات الائتمان	58
• الإنجازات الأخرى	59
دراسة صناعية: قطع غيار السيارات في المملكة	63
موضوع تحت الأضواء: تطوير قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة	69
إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق	79

نبذة عن الصندوق

تأسس صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 1394هـ (1974م) برأسمال مبدئي بلغ خمسمائة مليون ريال، لتوفير التمكين المالي للقطاع الصناعي في المملكة. وتم رفع رأسماله تدريجياً حتى أصبح 105 مليار ريال سعودي في عام 1441هـ (2019م). وقام الصندوق الصناعي على مدار 45 عاماً بتقديم الدعم للقطاع الصناعي وفقاً لاحتياجات كل مرحلة.

تطور رأس مال الصندوق

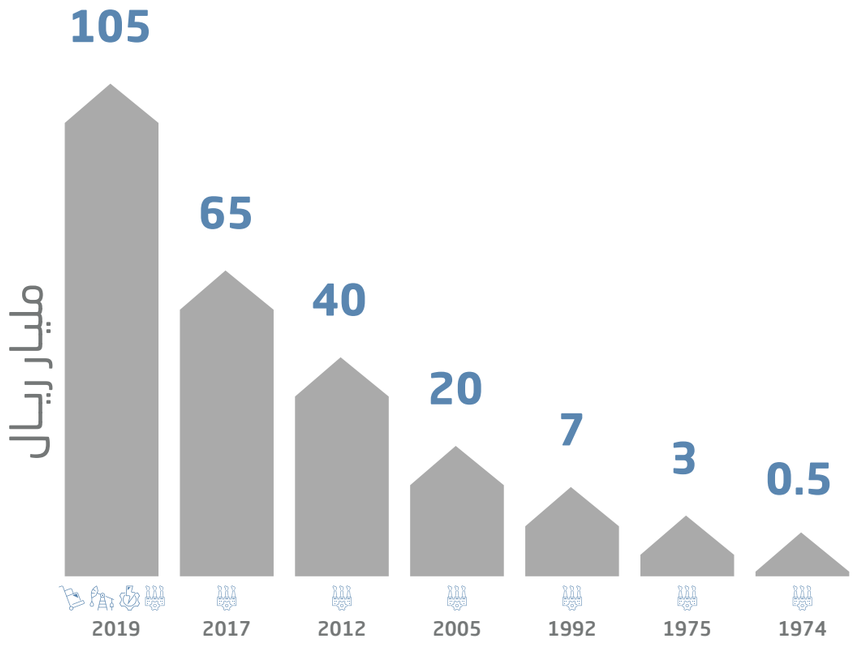

رؤيتنا

التمكين المالي للنهضة الاقتصادية في المملكة.

رسالتنا

تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي، وذلك بدعم المنظومة الصناعية، وتحفيز القطاعات ذات الأولوية والمشاريع التنافسية.

دورنا

الشريك المالي في تطوير الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجيستية، وتوفير فرص العمل، ودفع عجلة التنمية في المملكة.

قيمنا

نجاح العميل
التنمية
التعاون
الاعتمادية
التمكين

معالي الأستاذ / بندر بن إبراهيم الخريف

وزير الصناعة والثروة المعدنية

رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

أعضاء مجلس الإدارة

معالي الدكتور

غسان بن عبدالرحمن الشبل

رئيس مجلس إدارة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

معالي المهندس

صالح بن ناصر الجاسر

وزير النقل

سعادة الأستاذ

ستيفن جروف

محافظ صندوق التنمية الوطني

الدكتور

عبدالرحمن بن مؤيد القرطاس

وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط لميزان المدفوعات

الدكتور

عبدالله بن عبدالرحمن النملة

مستشار وزارة المالية

مجلس الإدارة

تقديم معالي
رئيس مجلس الإدارة

لقد ساهم صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه عام 1394هـ، في دعم القطاع الصناعي والعمل على تنميته من خلال تقديم القروض الميسرة لهذا القطاع الحيوي، إضافةً إلى أنه أصبح مرجعاً في دراسة المشاريع الصناعية فضلاً عن دوره الهام في تنمية القدرات البشرية والتي نفتخر بها اليوم في الصندوق الصناعي وخارجه، وها هو اليوم يُجدد رسالته مع انطلاق رؤية المملكة 2030 ويعيد صياغة دوره بالشكل الذي يخدم هذه الرؤية، ليصبح المُمكِّن المالي الرئيس لأهم برامج الرؤية وهو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب".

إنّ هذه المرحلة تُعتبر محورية لمواكبة ما نطمح إليه في القطاع الصناعي من توسيع القاعدة الصناعية لتكون أحد أهم القطاعات في تنويع الاقتصاد السعودي بشكل عام، وسيكون للصندوق الصناعي دوراً هاماً في الاستمرار بتنمية القطاع من خلال إقراض رؤوس الأموال للمشاريع، وكذلك من خلال المنتجات الجديدة التي يقدمها الصندوق مثل "تمويل رأس المال العامل"، و"تمويل الاستحواذ" وغيرها. كما سيستفيد الصندوق الصناعي من تجربته السابقة في تنمية الموارد البشرية وذلك بإطلاق أكاديمية الصندوق التي نطمح أن يكون لها دور أساسي في بناء القدرات لخدمة أهداف الصندوق والقطاع الصناعي بشكل عام.

كما سيُمكن النظام الأساسي الجديد للصندوق من دراسة الاحتياجات الجديدة وتصميم الحلول والمنتجات والتفاعل مع القطاعات المستهدفة لتعزيز دوره، إضافة إلى بناء الشراكات مع القطاع العام و الخاص لخدمة هذه الأهداف وتحقيق متطلب التنمية المستدامة.

وفي الختام أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين -حفظهما الله- على ما يقدمانه من دعم لتحويل المملكة إلى بلد صناعي متقدم ومزدهر وعلى ما يجده الصندوق الصناعي وبرامجه من مؤازرة مستمرة، كما لا يفوتني أن أشكر زملائي أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونوابه ومنسوبي الصندوق لما يبذلونه من جهود في تحقيق نتائج ومستهدفات بلادنا الغالية.

بندر بن إبراهيم الخريف

وزير الصناعة والثروة المعدنية

رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

كلمة سعادة
الرئيس التنفيذي

تشكل رؤية المملكة 2030 النقلة الأهم في تاريخ الاقتصاد الوطني، عبر إعادة هيكلته وتنويع مصادره ومحفزاته اعتمادًا على تنافسية الاقتصاد السعودي، وموقعه ضمن مجموعة العشرين.

ويقوم الصندوق الصناعي بدور محوري في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030، باعتباره المُمَكِّن المالي الرئيس لقطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب" الذي يُعتبر أحد أهم برامج رؤية المملكة 2030.

واستمر الصندوق الصناعي بممارسة دوره الريادي في العمل على رفع مساهمة وكفاءة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى قطاعات الخدمات اللوجستية والطاقة والتعدين، كما اعتمد الصندوق خلال عام 2019 م قروضاً بقيمة 12.5 مليار ريال لتمويل مشاريع جديدة وتوسعية، من المتوقع خلال فترة تشغيلها أن تولد مبيعات سنوية بقيمة 30.4 مليار ريال، منها صادرات بحوالي 5.6 مليار ريال. ومن المتوقع أن تخلق هذه المشاريع حوالي 8775 فرصة عمل. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشاريع سترفع الطلب على المواد الخام بحوالي 1.7 مليار ريال، منها 67 % من مصادر محلية. وسوف ينتج عن هذه المشاريع قيمة مضافة إجمالية حوالي 22.2 مليار ريال بشكل مباشر، ويتوقع أن ينعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها 29.5 مليار ريال.

وواصل الصندوق أداءه الإقراضي المميز في عام 2019 م مقارنة بما تحقق في العام الماضي، إذ حقق رقماً قياسياً في إجمالي ما أُعتمد وسُدد خلال عام واحد منذ إنشائه، باعتماده قروضاً بقيمة 12,5مليار ريال وبزيادة 33 % عما تم إنجازه في العام السابق، لتمويل 114 مشروعاً باستثمارات بلغت قيمتها 83,9 مليار ريال، كما تم تسديد حوالي 5.1 مليار ريال، وصرف حوالي 9.2 مليار ريال خلال العام المالي 2019م. وحظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ 96 قرضاً وبنسبة 77 % من إجمالي عدد القروض المعتمدة بقيمة 1,5 مليار ريال، كما حظيت المناطق والمدن الواعدة بعدد 46 قرضاً بلغ مجموع اعتماداتها 4,5 مليار ريال.

كما أطلق الصندوق عدداً من برامج التمويل المتخصصة كحلول تحفيزية للقطاع الخاص منها برنامج " آفاق" لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، و " تنافسية " لتحسين كفاءة الطاقة ورسم خارطة طريق نحو تفعيل الجيل الرابع الصناعي، و" توطين" لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة المحتوى المحلي ودعم المنتج السعودي، و"متجددة" لتمكين صناعة مكونات الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المحلي، وتقديم حلول استشارية للقطاع اللوجستي بدعم سلاسل الإمداد والمنصات اللوجستية داخل وخارج المدن الصناعية.

كما توسع الصندوق في دعم وتمويل مشاريع قطاع التعدين، وقام بتصميم عدد من المنتجات الاستشارية والمالية المتخصصة التي تتوافق مع مختلف متطلبات المستثمرين في قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، ومنها منتج "تمويل رأس المال العامل"، و" التمويل متعدد الأغراض "، و" الاعتماد المستندي"، و" تمويل الاستحواذ"، والتي تأتي ضمن حزمة من المُمكِّنات لتلبية احتياجات القطاع الخاص.

ولتسهيل تجربة العميل تم إعادة تصميم إجراءات العمل الداخلية عبر أتمتة جميع الاجراءات، وتقليص مدة معالجة طلبات القروض بنسبة 60 % مع الحفاظ على جودة الدراسات والاستشارات المقدمة، كما تم إطلاق أكاديمية الصندوق التي تُعد امتداداً لخبرات طويلة من التدريب والتأهيل المتخصص، إذ يُقدِّم برنامج "نُخب" منتجات تدريبية عالية الجودة بالشراكة مع أفضل مراكز التدريب العالمية.

إن ما تم من إنجازات وتطور في عمل الصندوق لم يكن ليتحقق لولا المؤازرة التي وفرتها قيادتنا الرشيدة بدعمها المستمر لنشاط الصندوق. وانتهز هذه الفرصة لأتقدم لمقام مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - بوافر الشكر والتقدير، لما يجده القطاع الصناعي من مواقف داعمة لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 للوصول ببلادنا الغالية إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة. كما أشكر رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس إدارة الصندوق وزملائي وزميلاتي منسوبي الصندوق الصناعي على جهودهم المقدرة.

د. إبراهيم بن سعد المعجل

الرئيس التنفيذي

صندوق التنمية الصناعية السعودي

الهيكل التنظيمي:

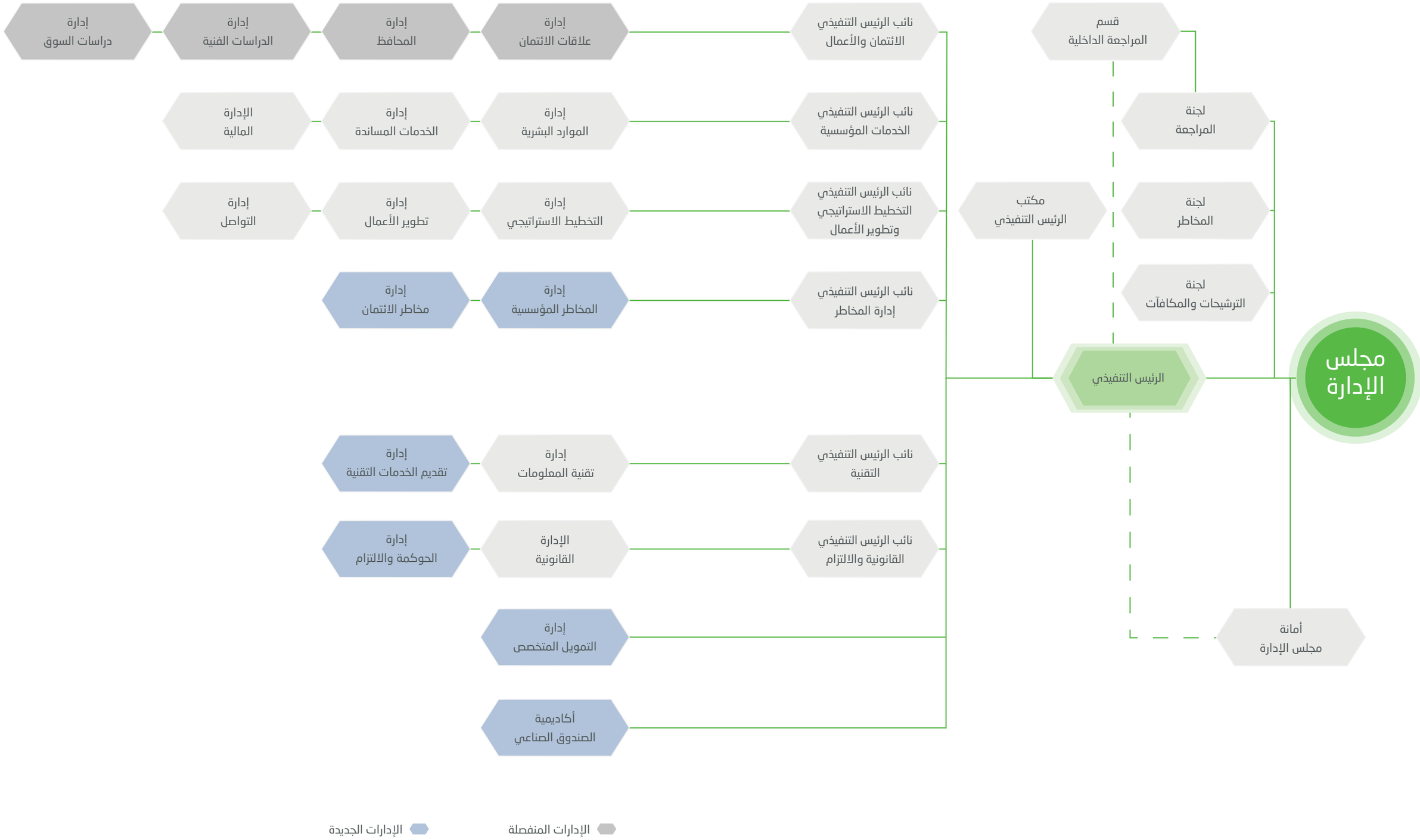

اتجاهات ومؤشرات
الاقتصاد المحلي للمملكة

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2019م

وصلت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 58 %

تعيش المملكة مرحلة تحول على كافة المجالات، فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم ككل، إلا أن الاقتصاد السعودي يشهد المزيد من الإصلاحات الهيكلية، والتحسينات المستمرة التي من شأنها زيادة استقرار الوضع الاقتصادي في المملكة، والمساهمة في بناء اقتصاد متين ومتنوع. وقد حقق الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019م نمواً طفيفاً بنسبة 0.33% مقارنة بالعام السابق، وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، ليصل إلى 2,639 مليار ريال بالأسعار الثابتة. وذلك بسبب تراجع اسعار النفط خلال عام 2019م، إذ تراجع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2019م بحوالي 8% بالمقارنة مع العام الماضي. وشهد القطاع غير النفطي نمواً بلغ 3.31% بالأسعار الثابتة، ولتصل بذلك نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 58%. ويعود ذلك إلى تحسن النمو لبعض الأنشطة الاقتصادية كنشاط خدمات المال والتأمين، وخدمات الأعمال الذي حقق نمواً قدره 8 % ، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق الذي شهد نمواً نسبته 6.3%، والأنشطة التعدينية غير النفطية التي حققت نمواً بنسبة 4.8 % ، ونشاط التشييد والبناء الذي بلغ 4.6%.

ارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 30 % لتصل إلى حوالي 221.8 مليار ريال

وقد شهد عام 2019م استقراراً نسبياً في مستويات التضخم، إذ تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام نفسه بحوالي 1%، وذلك طبقاً لسنة الأساس 2013م. وبالنسبة للحساب الجاري لميزان المدفوعات، ووفقاً للتقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي، فقد سجل فائضاً يصل إلى 187 مليار ريال حتى نهاية عام 2019م، مقارنة بفائض قيمته 265 مليار لنفس الفترة من العام الماضي وبتراجع نسبته 29 %. ويأتي ذلك نتيجة لأداء الميزان التجاري الذي شهد فائضاً يصل إلى 439 مليار ريال، وبنسبة تراجع تصل إلى 28 %، إذ بلغت قيمة الصادرات السلعية في عام 2019م بنحو 980 مليار ريال، نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 18% لتصل إلى 758 مليار ريال، وارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 30 % لتصل إلى حوالي 221.8 مليار ريال. بينما ارتفعت الواردات السلعية في عام 2019م بنسبة 6.7% مقارنة بعام 2018م لتصل حوالي 541 مليار ريال.

وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية، على ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات. فقد استمرت السياستان المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، وسجلت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام 2019م نتائج جيدة، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 1.2% لتصل إلى 917 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، في حين تراجع حجم المصروفات إلى 1,048 مليار ريال بنسبة 2.9 % عن العام

ساعد الضبط المالي لميزانية الدولة على تخفيض العجز بنسبة 24.5 % عن العام السابق

السابق. وقد ساعد الضبط المالي لميزانية الدولة على تخفيض العجز بنسبة 24.5 % عن العام السابق. وظل مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى مقبول ووصل إلى 24 %، وهو يُعد من أقل المعدلات العالمية. كما سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) في نهاية عام 2019م نمواً بنسبة 7 % ليصل إلى 1,948 مليار ريال، مقارنة بنهاية العام 2018م.

بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2019م حوالي 1,552 مليار ريال، وذلك بارتفاع نسبته 7.6 % مقارنة بالعام الماضي

وفيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفع رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها في نهاية عام 2019م بنسبة 13% لتصل إلى حوالي 343 مليار ريال. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال نفس العام بنسبة 10.4% لتصل إلى 1,991 مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نمواً بلغ 7.3 % مقارنة بمستواها في العام الماضي. وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2019م حوالي 1,552 مليار ريال، وذلك بارتفاع نسبته 7.6 % مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الانشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد نما لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكثرها نمواً هو قطاع النقل والاتصالات حيث زاد حجم التمويل المصرفي لهذا القطاع بنسبة 18%، يليه قطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 17 %، ثم قطاع التمويل بنسبة 11%، ثم قطاع التعدين والمناجم بنسبة 2%. في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات بعض التراجع كقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 9 %، وقطاع البناء والتشييد بنسبة 5%، وقطاع الزراعة وصيد الاسماك بنسبة 1%.

المشاريع المعتمدة من الصندوق تعزز المحتوى المحلي، باعتمادها على نسبة 67% من المواد الخام من مصادر محلية

ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية في 2019م محققاً 8389 نقطة بارتفاع 1% عن العام السابق

شهد عام 2019م العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية من أبرزها إنشاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية والموافقة على عدد من الترتيبات التنظيمية

وقد اعتمد الصندوق الصناعي خلال 2019م عدد 114 قرضاً بقيمة 12.5 مليار ريال، لتمويل مشاريع جديدة أو توسعية من المتوقع خلال فترة تشغيلها أن تولد مبيعات سنوية بقيمة 30.4 مليار ريال منها صادرات بحوالي 5.6 مليار ريال. كما أنه من المتوقع أن تخلق هذه المشاريع حوالي 8775 فرصة عمل منها حوالي 17% للسعوديين. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشاريع سترفع الطلب على المواد الخام بحوالي 1.7 مليار ريال منها 67% من مصادر محلية. وسوف ينتج عن هذه المشاريع قيمة مضافة إجمالية بحوالي 22.2 مليار ريال بشكل مباشر ومن المتوقع أن ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 29.5 مليار ريال.

ومن ناحية أخرى، فقد شهد المؤشر العام للسوق المالية السعودية ارتفاعاً بنهاية عام 2019م بنسبة 7.2% ليسجل 8389 نقطة بالمقارنة مع 7826 نقطة في نهاية عام 2018م. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2019م حوالي 880 مليار ريال مقابل 871 مليار ريال في عام 2018م، أي بارتفاع بلغ نسبته 1%. وشهدت السوق المالية السعودية زيادة فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية هذا العام، إذ أُدرجت 6 شركات جديدة في السوق خلال عام 2019م، بالإضافة إلى طرح 6 شركات جزءاً من أسهمها للاكتتاب العام في قطاعات الطاقة، والصناديق العقارية المتداولة، والخدمات الاستهلاكية، والتطبيقات وخدمات التقنية، والخدمات التجارية والمهنية، وإدارة وتطوير العقارات، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 199 شركة بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طُرحت وأُدرجت في السوق خلال عام 2019م حوالي 7,068 مليار ريال. كما شهد هذا العام انضمام شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) إلى مؤشر السوق الرئيسة (تاسي). وفي اطار تعزيز دور السوق المالية في الاقتصاد السعودي وزيادة ثقة المستثمرين وتطور وظائف السوق بشكل مطرد، فقد تم إعلان انضمام السوق المالية السعودية (تداول) إلى مؤشر ام اس سي أي للأسواق الناشئة. وهذا ينعكس على التطور الكبير الذي يحصل في السوق المالية السعودية نحو تعزيز القدرات التنافسية للقطاع المالي وزيادة التحفيز الاستثماري.

وفي مجال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد، شهد عام 2019م العديد من الإصلاحات من أبرزها إنشاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وإنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والموافقة على الترتيبات التنظيمية لمركز التحول الوطني، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، والموافقة على نظام صندوق الاستثمارات العامة، ونظام المنافسة والاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، بالإضافة إلى الموافقة على نظام الإقامة المميزة، والموافقة على انضمام المملكة إلى الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل التقارير عن الأنشطة الاقتصادية في الدول، ومنح ترخيص لبنك كريدي سويس وبنك ستاندرد تشارترد، والموافقة على تنظيم المركز السعودي للأعمال الاقتصادية والمركز السعودي للتحكيم التجاري.

حظي الاقتصاد السعودي بإشادة من صندوق النقد الدولي حيث يعد من بين أفضل الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين

ما تم تحقيقه في 2019م يؤكد عزم المملكة للوصول إلى اقتصاد متنوع يتمتع بالاستدامة والنمو

وقد حظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية العالمية، حيث أشاد صندوق النقد الدولي بمكانة الاقتصاد السعودي وبمتانته وتطوره، وأنه من أفضل الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين. كما تمت الإشادة بما قامت به المملكة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وإيجابيتها، مؤكداً أن استمرار تنفيذ هذه الإصلاحات سيُسهم في تحقيق اهداف المملكة للمالية العامة، وفي ازدهار نمو القطاع غير النفطي والمجتمع السعودي. وقد أثنى المسؤولون في صندوق النقد الدولي على آلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى اصلاح أسعار الطاقة، وشجع المسؤولون على مواصلة تحسين إدارة الانفاق وتعزيز إطار المالية العامة وتحسن نظام المشتريات الحكومية. وما زالت المملكة تتمتع بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي، إذ صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني في شهر سبتمبر 2019م المملكة عند (A-/A-2) مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي للمملكة في شهر أكتوبر 2019 عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة، بالإضافة إلى وكالة موديز التي صنفت المملكة عند (A1) في شهر سبتمبر 2019م. وذلك بسبب قوة الاقتصاد السعودي وفاعلية الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق، بالإضافة إلى وجود الاحتياطيات المرتفعة وانخفاض الدين العام.

وختاماً، أثبت الاقتصاد السعودي قوته ومتانته خلال عام 2019م، واستمرت العوامل الإيجابية التي رسمتها رؤية المملكة 2030 بالرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهها العالم خلال عام 2019م. ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي السعي قدماً في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف تعزيز قوة الاقتصاد المحلي في كافة القطاعات. إن ما تم تحقيقه خلال عام 2019م يؤكد عزم المملكة على المضي قدماً لتحقيق ما تم التخطيط له والوصول لاقتصاد متنوع يتمتع بالاستدامة والنمو.

مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

شهد أداء قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في المملكة تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.9% في سنة 2019م، مقارنة بنمو قدره 4% في العام السابق، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء (حسب الأسعار الثابتة لعام 2010م). وقد جاء هذا التراجع نتيجة لعدة عوامل دولية ومحليه منها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والمحلي، وتراجع أسعار النفط. وفيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية حسب الأنشطة الصناعية الرئيسة للعام 2018م.

كما شهد العام 2018م ارتفاعاً في متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بنسبة 18% تقريباً، وهو من أهم مؤشرات الانتاجية. ويلاحظ من الشكل أدناه أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يأتي في المرتبة الأولى من متوسط القيمة المضافة لكل عامل بقيمة 980 ألف ريال، يليه نشاط منتجات الورق والطباعة بقيمة 415 ألف ريال، فنشاط الآلات والمعدات بحوالي 413 ألف ريال، ونشاط المنتجات الغذائية بقيمة 384 ألف ريال، ثم نشاط منتجات المعادن الأساسية بمتوسط للقيمة المضافة لكل عامل بقيمة 376 ألف ريال. فيما يبلغ متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات غير النفطية حوالي 329 ألف ريال.

ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بنسبة 18%

متوسط القيمة المضافة لكل عامل حسب النشاط الصناعي لعام 2018م (آلاف الريالات)

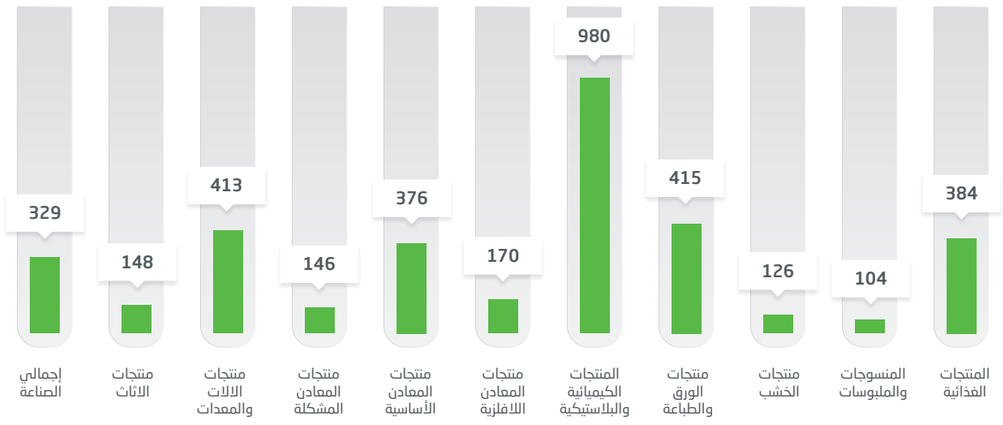

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تركيبة القطاع الصناعي في المملكة لعام 2018م

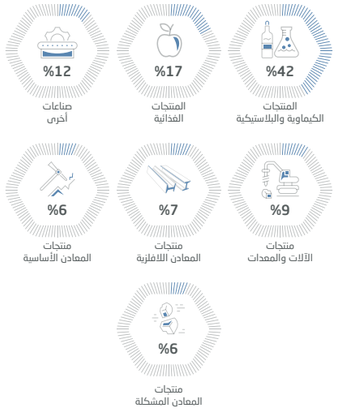

ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية بنسبة 24 %

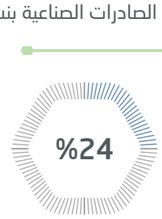

وبالنظر إلى تركيبة القطاع الصناعي في المملكة لعام 2018م، نجد أن النشاط الصناعي غير النفطي يتركز في نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية التي تشمل المنتجات البتروكيماوية، والصيدلانية، ومنتجات المطاط، بنسبة 42 % من حجم الصناعات التحويلية غير النفطية في المملكة. يليه نشاط المنتجات الغذائية بنسبة 17%، ثم نشاط منتجات الآلات والمعدات بنسبة 9% ، ونشاط منتجات المعادن اللافلزية التي تشمل (منتجات مواد البناء) بنسبة 7%. تليها منتجات المعادن المشكّلة، ومنتجات المعادن الأساسية بنسبة 6 %، لكل منهما. في حين شكل مجموع مساهمة الأنشطة الأخرى، ومنها أنشطة منتجات الورق والأثاث وغيرها، ما نسبته 12% من إجمالي حجم الصناعات التحويلية غير النفطية في المملكة. هذا التركز الهيكلي في الأنشطة الصناعية يستلزم، مع الحفاظ على المكتسبات المحققة في بعض الأنشطة، كنشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية، النظر في تعزيز مساهمة الأنشطة الصناعية المستدامة التي من شأنها تنويع الهيكل الصناعي، ورفع مستوى التقنية، وزيادة الصادرات، وخلق فرص العمل.

وفي السياق ذاته ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) بنسبة 24%، مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 198 مليار ريال تقريباً في عام 2018م. ويُظهر الشكل أدناه نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات حسب الأنشطة المختلفة. ويلاحظ الدور البارز لنشاط المنتجات الكيماوية، والبلاستيكية، في تعزيز الصادرات الصناعية للمملكة، إذ تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا النشاط حوالي 71%، يليه في المرتبة الثانية نشاط منتجات المعادن الأساسية، إذ تبلغ صادراته لإجمالي مبيعاته حوالي47 %، ومن ثم يأتي نشاط منتجات الآلات، والمعدات، إذ بلغت نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات ما نسبته 27 %، تليه المنتجات الغذائية بنسبة 13%. ويقدر متوسط نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بحوالي 32 %.

نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات حسب النشاط الصناعي لعام 2018م

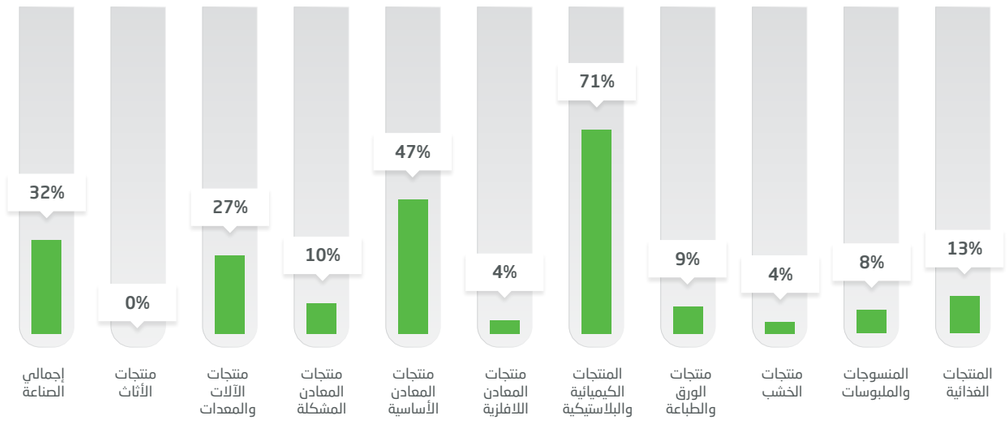

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أداء الصندوق الصناعي
والمراجعة الاستراتيجية

استعراض النشاط الاقراضي

واصل الصندوق نشاطه المتميز في تنمية القطاع الصناعي المحلي، إذ بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م) ما قيمته 12,499 مليون ريال لعدد 114 قرضاً صناعياً، وقد قُدمت هذه القروض المعتمدة خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة مشاريع بلغت إجمالي استثماراتها 83,888 مليون ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام 9,211 مليون ريال، بمستوى مقارب للمبالغ التي تم صرفها خلال العام المالي السابق. وفي المقابل تم تسديد مبالغ القروض خلال عام 1441/1440هـ والبالغة 5,089 مليون ريال بارتفاع 1% عن المبالغ التي تم تسديدها خلال العام المالي السابق. وبذلك يُعد ما تم اعتماده وتسديده خلال عام واحد رقماً قياسياً منذ إنشاء الصندوق.

كما تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م) بتحقيق نسبة عالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة، إذ بلغت 40% من إجمالي عدد القروض و 36% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى 14% من إجمالي عدد قروض الصندوق، و 15% من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على 75% من تكلفة المشروع بدلاً من 50%، وزيادة فترة سداد القرض حتى 20 سنة، بدلاً من 15 سنة.

ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م)، النسبة العالية من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، حيث بلغت 78% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق بقيمة 1,476 مليون ريال خلال العام.

وبصورة إجمالية بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام 1394هـ وحتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (4464) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 169,878 مليون ريال، كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات 120,840 مليون ريال، سُدد منها 73,777 مليون ريال وهو ما يمثل 61% من المبالغ المصروفة، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق
والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

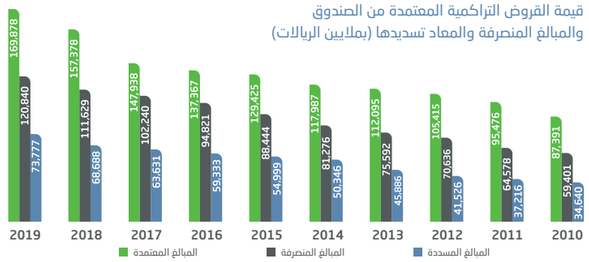

النشاط الاقراضي خلال عام 2019 م

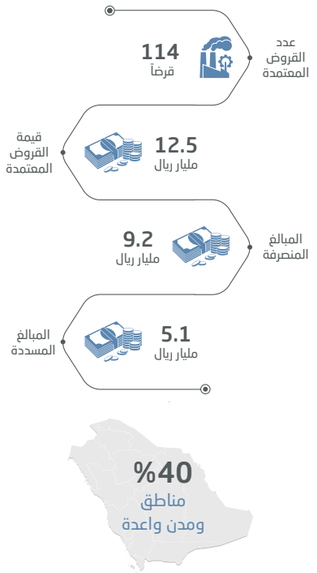

من إجمالي عدد القروض المعتمدة
بقيمة 4.5 مليار ريال خلال عام التقرير

78% من إجمالي عدد القروض المعتمدة
لمشاريع صغيرة ومتوسطة

النشاط الاقراضي التراكمي حتى نهاية عام 2019 م

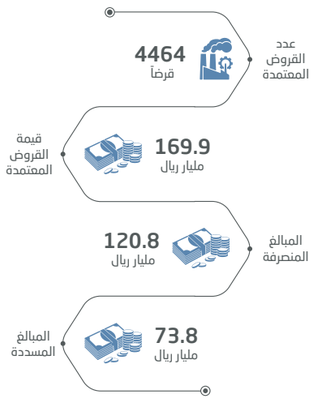

1- التوزيع القطاعي:

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسة حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي:

الصناعات الكيميائية

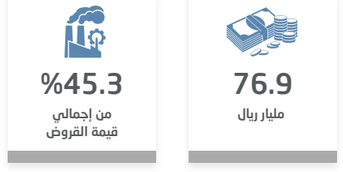

حجم القروض التراكمية:

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (76,909) مليون ريال أي ما يمثل 45.3% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

استحوذ هذا القطاع على النصيب الأكبر من قيمة اعتمادات العام المالي 1441/1440هـ إذ اعتمد عدد 38 قرضاً بلغت قيمتها 10,618 مليون ريال، وتمثل هذه القروض 84.9% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام و 33% من عددها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض، والمرتبة الثانية من حيث عددها خلال العام.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير، أربعة قروض قيمتها 6,000 مليون ريال لإنتاج المواد الكيميائية والبولي ايثيلين والبولي يوريثان في مدينة الجبيل، وقرضان قيمتهما 3,150 مليون ريال في مدينة جيزان لإقامة مصنع لإنتاج حمض التريفثاليك النقي وتريفثالايت البولي أيثيلين وحمض البنزويك، وقرض قيمته 651 مليون ريال لإنتاج الأوكسجين والنيتروجين في مدينة الجبيل، وستة قروض في مدن مختلفة منها الدمام ورابغ والمدينة المنورة وسدير بقيمة 206 مليون ريال لإنتاج الأدوية والمستحضرات الصيدلانية.

القروض التراكمية المعتمدة
(مليون ريال)

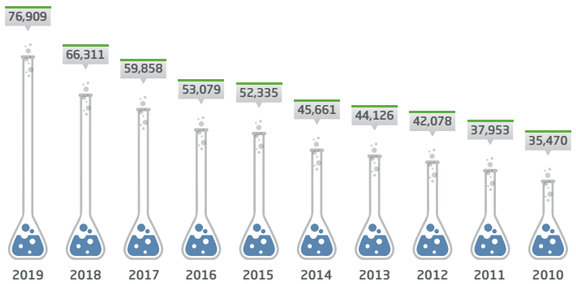

الصناعات الهندسية

حجم القروض التراكمية:

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له 32,854 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 19.3 % من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

32.9 مليار ريال

%19.3 من إجمالي قيمة القروض

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع 15 قرضاً بلغت قيمتها 375 مليون ريال، أي ما يمثل 13% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام و 3% من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

375 مليون ريال

%3 من إجمالي قيمة القروض

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير، قرض قيمته حوالي 75 مليون ريال لتصنيع حاويات تخزين الطاقة في مدينة الدمام، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي 51 مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج قطع الغيار في مدينة الرياض، وقرض لمصنع ينتج كتل الحديد بقيمة 44 مليون ريال في مدينة جدة، وقرض قيمته 20 مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج مستلزمات الأنابيب.

75 مليون ريال
حاويات تخزين الطاقة

51 مليون ريال
قطع الغيار

44 مليون ريال
كتل الحديد

20 مليون ريال
مستلزمات الأنابيب

القروض التراكمية المعتمدة
(مليون ريال)

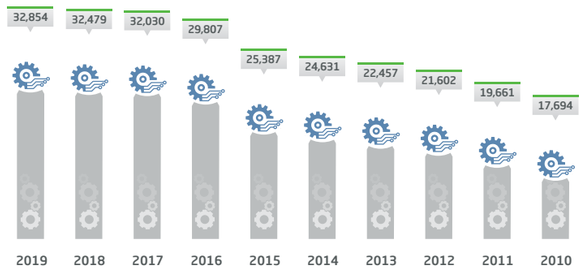

الصناعات الاستهلاكية

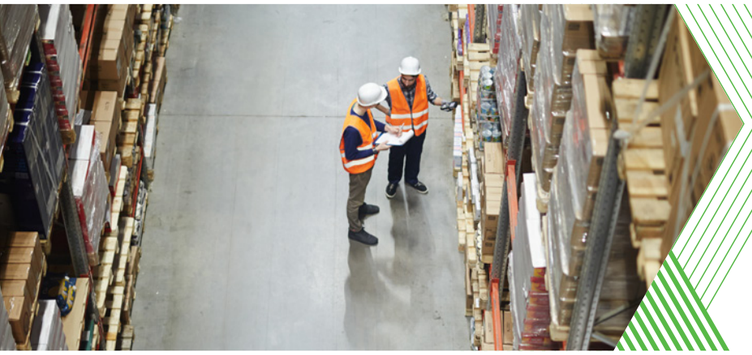

حجم القروض التراكمية:

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام 1441/1440هـ (26,327) مليون ريال، أي ما يمثل 15.5 % من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

26.3 مليار ريال

%15.5 من إجمالي قيمة القروض

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع 39 قرضاً بلغت قيمتها 874 مليون ريال، أي ما يمثل 34.2% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وحوالي 6.9% من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض والمرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

874 مليون ريال

%6.9 من إجمالي قيمة القروض

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته 400 مليون ريال لإقامة مصنع في القصيم لإنتاج الدجاج المبرد والمجمد ولحوم الدواجن المصنعة والبيض وأعلاف الدواجن، وخمسة قروض إجمالي قيمتها حوالي 89 مليون ريال لإقامة مشاريع لإنتاج أعلاف الحيوانات في كل من الجبيل وجدة والبدائع والدمام والخرج.

400 مليون ريال
دجاج مبرد ومجمد ولحوم دواجن معالجة واعلاف الدواجن والبيض

89 مليون ريال
أعلاف الحيوانات

القروض التراكمية المعتمدة
(مليون ريال)

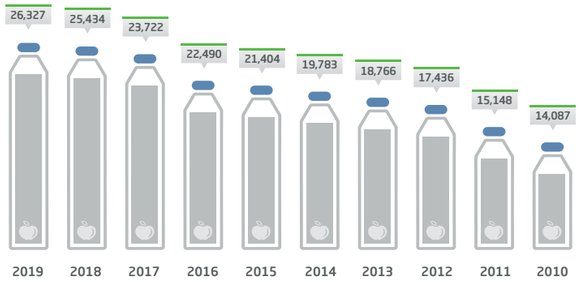

صناعة الأسمنت

12.7
مليار ريال

%7.5
من إجمالي قيمة القروض

1
قرض صناعي

57
مليون ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام1441/1440هـ (12,686) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 7.5% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة والمرتبة السادسة من حيث عددها.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير قرضًا صناعيا واحدًا قيمته 57 مليون ريال لمصنع في طريف يقوم بإنتاج الأسمنت.

القروض التراكمية المعتمدة
(مليون ريال)

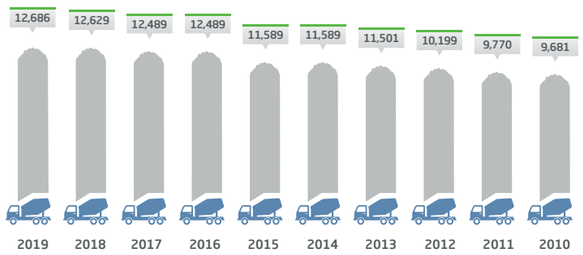

صناعة مواد البناء

14.1
مليار ريال

%8.3
من إجمالي قيمة القروض

32
مليون ريال

%0.3
من إجمالي قيمة القروض

17
مليون ريال
الجير

13
مليون ريال
بودرة الجبس

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء عدا الأسمنت حتى نهاية عام 1441/1440هـ (14,132) مليون ريال، أي ما يمثل 8.3% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق ثلاثة قروض لهذا القطاع بلغت قيمتها 32 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 3% من عدد القروض، و 0.3% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي 17 مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج الجير، وقرض قيمته حوالي 13 مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج بودرة الجبس في الأحساء.

القروض التراكمية المعتمدة
(مليون ريال)

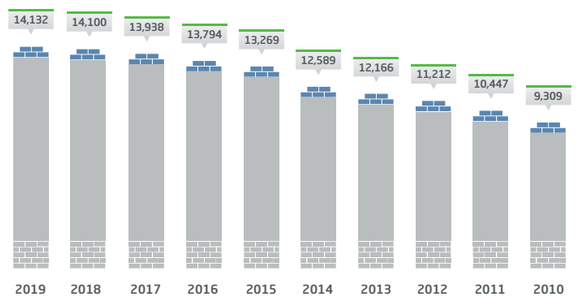

الصناعات الأخرى

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1441/1440هـ (6,970) مليون ريال، أي ما يمثل 4.1 % من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض المعتمدة والمرتبة السادسة من حيث قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق لهذا القطاع 18 قرضاً قيمتها 544 مليون ريال، أي ما يمثل 15.8% من عدد القروض و 4.4% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة والمرتبة الرابعة من حيث عددها خلال عام التقرير.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي 375 مليون ريال لإقامة مشروع لتحلية المياه في رابغ، بالإضافة إلى اعتماد 11 قرضاً لخدمات المستودعات بقيمة 99.7 مليون ريال في مدينة الدمام والهفوف والقصيم و حائل وخميس مشيط وتبوك والرياض.

القروض التراكمية المعتمدة
(مليون ريال)

7
مليار ريال

%4.1
من إجمالي
قيمة القروض

544
مليون ريال

%4.4
من إجمالي
قيمة القروض

375
مليون ريال
تحلية المياه

99.7
مليون ريال
خدمات المستودعات

2- التوزيع الجغرافي :

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي:

التوزيع التراكمي لقروض الصندوق المعتمدة حسب مناطق المملكة
بنهاية عام 1441/1440هـ (2019م)

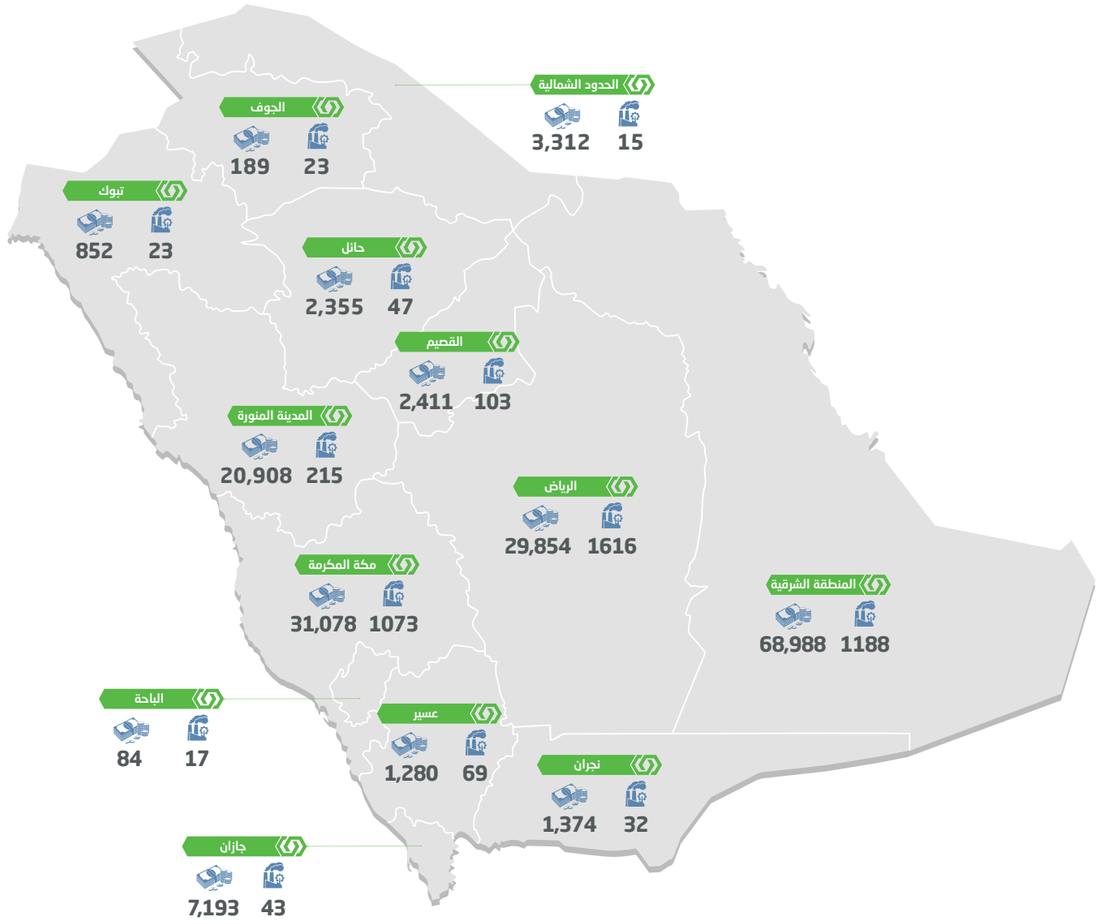

عدد القروض المعتمدة

قيمة القروض المعتمدة (مليون ريال)

المناطق الإدارية

منطقة الرياض

1616
قرضاً

29.9
مليار ريال

حجم القروض التراكمية:
بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة الرياض 1616 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 36.2 % من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م)، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة، وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 29,854 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 17.6 % من إجمالي اعتمادات الصندوق.

35
قرضاً

665
مليون ريال

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):
اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 35 قرضاً بقيمة 665 مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة الرياض، أي ما يمثل حوالي 30.7% من عدد القروض و 5.3 % من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى مشترك من حيث عدد القروض المعتمدة بالتساوي مع المنطقة الشرقية، وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

منطقة مكة المكرمة

1073
قرضاً

31.1
مليار ريال

حجم القروض التراكمية :
بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة 1073 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 24 % من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م)، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 31,078 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 18.3 % من إجمالي اعتمادات الصندوق.

15
قرضاً

802
مليون ريال

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):
اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 15 قرضاً بقيمة 802 مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة أي ما يمثل حوالي 13.2 % من عدد القروض و6.4% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض والمرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

المنطقة الشرقية

1188
قرضاً

69
مليار ريال

حجم القروض التراكمية:
بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في المنطقة الشرقية 1188 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 26.6 % من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م)، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة، وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 68,988 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 40.6 % من إجمالي اعتمادات الصندوق.

35
قرضاً

7.1
مليار ريال

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):
اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 35 قرضاً بقيمة 7,100 مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، أي ما يمثل حوالي 30.7 % من عدد القروض و 56.8 % من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وتأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة متساويةً مع منطقة الرياض من حيث عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

منطقة المدينة المنورة

215
قرضاً

20.9
مليار ريال

حجم القروض التراكمية:
بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة المدينة المنورة 215 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 4.8% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م)، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 20,908 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 12.3 % من إجمالي اعتمادات الصندوق.

7
قروض

96
مليون ريال

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):
اعتمد الصندوق خلال عام التقرير سبعة قروض بقيمة 96 مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة، أي ما يمثل حوالي 6.1% من عدد القروض، و0.8% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض المعتمدة، وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

منطقة عسير

69
قرضاً

1.3
مليار ريال

5
قروض

30
مليون ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية تقع في منطقة عسير 69 قرضاً بقيمة 1,280 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 1.5% من إجمالي عدد القروض و0.8% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة عسير في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض، والعاشرة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1441/1440هـ (2019م)

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق خلال العام في منطقة عسير خمسة قروض لمشاريع صناعية تبلغ قيمتها 30 مليون ريال، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة الرابعة مشترك من حيث عدد القروض، وفي المرتبة التاسعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة 4.4% تقريباً من عدد القروض المعتمدة خلال العام. وتعتبر منطقة عسير من المناطق الواعدة التي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على 75% من تكلفة المشروع، بدلاً من 50%، وبفترة سداد للقرض تصل إلى 20 سنة بدلاً من 15 سنة.

منطقة حائل

47
قرضاً

2.4
مليار ريال

3
قروض

29
مليون ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة حائل 47 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 2,355 مليون ريال، وبذلك تأتي منطقة حائل في المرتبة السابعة من حيث عدد القروض، والثامنة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1441/1440هـ (2019م) بنسبة حوالي 1% من إجمالي عدد القروض و1.4% من إجمالي قيمة القروض.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق ثلاثة قروض تبلغ قيمتها 29 مليون ريال لإقامة مشاريع صناعية في منطقة حائل، وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسة مشترك من حيث عدد القروض، وفي المرتبة العاشرة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وتعتبر منطقة حائل من المناطق الواعدة التي استفادت أيضاً من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل، وزيادة فترة سداد القرض للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً.

منطقة القصيم

103
قرض

2.4
مليار ريال

5
قروض

441
مليون ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم 103 قرض بقيمة إجمالية قدرها 2,411 مليون ريال، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض، وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1441/1440هـ (2019م) بنسبة 2.3% من إجمالي عدد القروض و 1.4% من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق خمسة قروض تبلغ قيمتها 441 مليون ريال لإقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة الرابعة مشترك من حيث عدد القروض المعتمدة والخامسة من حيث قيمتها خلال عام التقرير.

منطقة جازان

43
قرضاً

7.2
مليار ريال

2
قرض

3.2
مليار ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة جازان 43 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 7,193 مليون ريال، وبذلك تأتي منطقة جازان في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض، وفي المرتبة الثامنة من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام التقرير بنسبة 4.2% من إجمالي قيمة القروض و1% من إجمالي عدد القروض.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق قرضين تبلغ قيمتهما 3,150 مليون ريال لإقامة مشاريع صناعية في منطقة جازان، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وتعتبر منطقة جازان من المناطق الواعدة التي استفادت من الدعم الموجه بزيادة نسبة التمويل وفترة سداد القروض.

مناطق المملكة الأخرى

110
قرضاً

7
قروض

5.8
مليار ريال

185
مليون ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق في مناطق المملكة الأخرى 110 قرضاً حتى نهاية عام 1441/1440هـ (2019م) قيمتها 5,811 مليون ريال، أي ما يمثل 2.5% من إجمالي عدد القروض، و 3.4 %من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق سبعة قروض قيمتها 185 مليون ريال لإقامة مشاريع صناعية في بقية مناطق المملكة، وتتوزع هذه المشاريع الجديدة بواقع ثلاثة قروض في منطقة تبوك، وقرضين لكل من منطقة نجران، ومنطقة الحدود الشمالية. وقد حظيت هذه المناطق بما نسبته حوالي 6% من إجمالي عدد القروض و 1.5% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير.

المناطق الواعدة

976
قروض

46
قرضاً

43.9
مليار ريال

4.5
مليار ريال

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية تقع في مناطق ومدن واعدة 976 قرضاً، تمثل 22% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م) ، وتبلغ قيمتها 43,883 مليون ريال، ما يمثل 26% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة.

القروض المعتمدة خلال عام 1441/1440هـ (2019م):

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 46 قرضاً بقيمة 4,520 مليون ريال لمشاريع صناعية تقع في مناطق ومدن واعدة تمثل 40% من عدد القروض و 36% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام.

خلال عام 2019م

تراكمي منذ نشأة الصندوق حتى نهاية عام 2019م

3- القروض المعتمدة حسب البرامج والمنتجات التمويلية:

ومن الملامح المميزة لنشاط الصندوق الإقراضي توسعه في دعم المشاريع في القطاعات المختلفة عبر حزمة من البرامج والمنتجات التمويلية المتخصصة، منها ما يلي :

البرامج التمويلية خلال عام 2019م

المنتجات التمويلية خلال عام 2019م

4- المشاريع المختلطة والأجنبية:

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة والأجنبية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد إحدى الركائز الأساسية لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق العالمية للمنتجات الوطنية، فقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة مع الشركات العالمية العريقة. وسواء كانت هذه المشاريع بوجود شركاء سعوديين أو بملكية أجنبية بالكامل، فإن الصندوق يتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها مستثمرون سعوديون.

بلغ إجمالي قروض المشاريع المختلطة والأجنبية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م) عدد 831 قرضا بقيمة 65,724 مليون ريال تمثل 19% من إجمالي عدد القروض المعتمدة لجميع المشاريع و 39% من قيمتها، وتمثل نسبة قروض المشاريع الأجنبية بالكامل 5% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لجميع المشاريع و 6% من قيمتها.

ومما يجدر ذكره أن متوسط مساهمة الشريك الأجنبي تمثل 39% من المشاريع المختلطة التي أقرضها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام 2019م. ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة والأجنبية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام 1441/1440هـ (2019م)، وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي 64%، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته 24%، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة 6%.

اعتمد الصندوق لعام التقرير 1441/1440هـ (2019م) (16) قرضاً لإقامة مشاريع صناعية مختلطة وأجنبية ، بلغت قيمة هذه القروض 9,500 مليون ريال، وهو يمثل النصيب الأكبر من إجمالي اعتمادات الصندوق خلال العام بنسبة 76%. وقد توزعت قروض المشاريع المختلطة الجديدة بواقع عشرة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وثلاث قروض لكل من قطاع الصناعات الهندسية وقطاع الصناعات الاستهلاكية.

وفّرت المشاريع المختلطة والأجنبية المعتمدة خلال عام التقرير فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة لاستيعاب 4880 موظفاً وعاملاً، أي ما يمثل 47% من إجمالي فرص العمل التي وفرتها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام التقرير والتي تبلغ 10317 فرصة عمل.

عدد القروض المعتمدة للمشاريع حسب نوع الملكية حتى نهاية عام 2019م

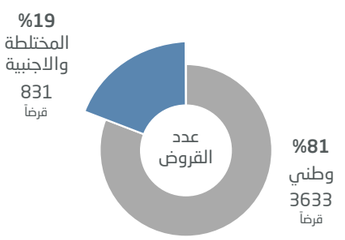

قيمة القروض المعتمدة للمشاريع حسب نوع الملكية حتى نهاية عام 2019م

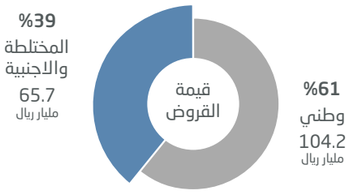

خلال عام 2019م

9.5 مليار ريال قيمة القروض للمشاريع الاجنبية والمختلطة تمثل 76% من إجمالي اعتمادات الصندوق

4880
فرصة عمل

47%
من إجمالي فرص العمل

5- المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام 2019م:

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق والتي بدأت الإنتاج خلال عام التقرير 23 مشروعاً صناعياً تفاصيلها موضحة أدناه :

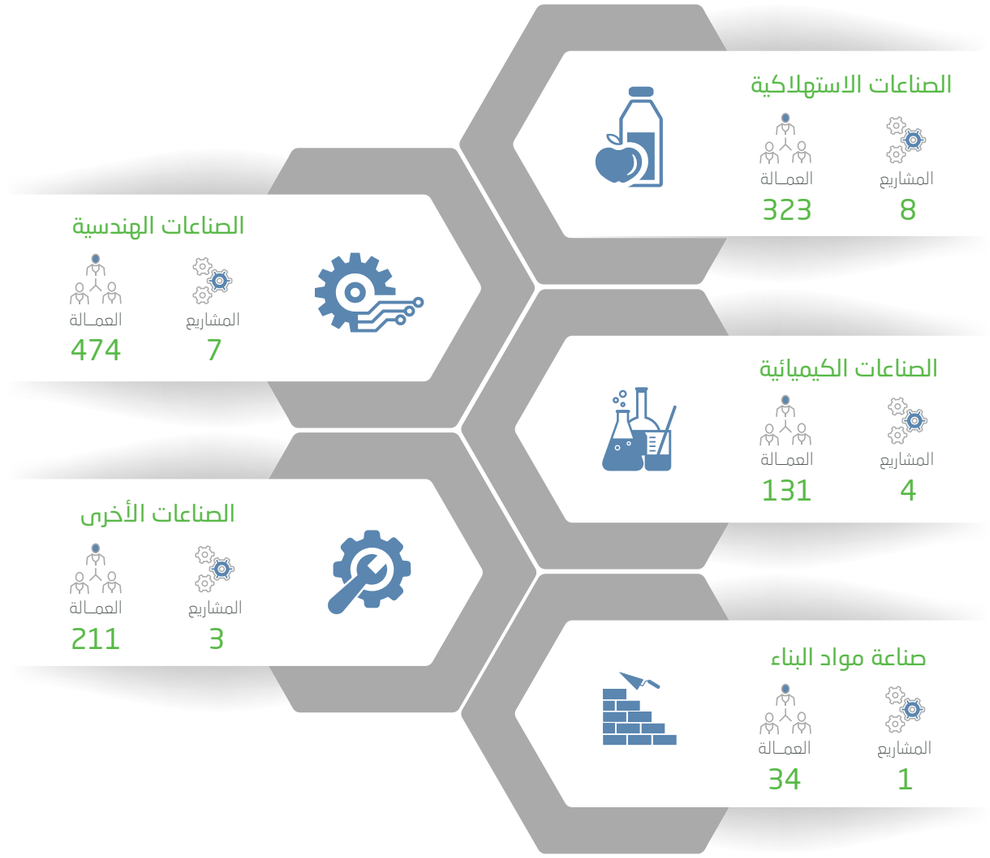

الخطة الاستراتيجية

تطوير إستراتيجية الصندوق

مع انطلاقة رؤية المملكة 2030، أصبح لزاماً على الصندوق الصناعي مواكبة التطور الهائل في عمل ودور الجهات الحكومية، وتحديث إستراتيجيته لتواكب دوره المحوري في أحد أهم برامج رؤية المملكة 2030، وهو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

في عام 2019م انطلق الصندوق بحلته الجديدة ابتداءاً بنظامه الأساسي الجديد و منتجات مالية و استشارية تكمل مسيرة الصندوق في دعم وتمكين القطاع الخاص و اجراءات اعمال جديدة تناسب التوسع في شريحة العملاء واطلاق قيم وهوية مؤسسية جديدة تحاكي تحول الممكلة مع رؤية 2030.

قام الصندوق الصناعي بتطوير استراتيجية أعماله لتتماشى مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، إذ تم البدء في تنفيذ مشروع استراتيجية التحول بتاريخ ديسمبر 2017م، و كان الهدف من هذا المشروع هو تحويل الصندوق ليصبح المُمكِّن المالي الرئيس للتحول الصناعي في المملكة، من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع تطلعات وأهداف (ندلب) لتغطية المتطلبات المالية والاستشارية للقطاعات المستهدفة. وعلى ضوء ذلك توسع الصندوق في دعم جميع القطاعات المستهدفة من البرنامج لتشمل قطاعات أخرى كالطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية مع الاستمرار بدعم القطاع الصناعي. عمل الصندوق بالتكامل مع الجهات الحكومية على دعم وتشجيع الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الجدوى في المملكة، وتقديم الحلول المبتكرة لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها لتحقيق عوائد استثمارية مستدامة في القطاع الصناعي وتنمية القيمة المضافة للاقتصاد المحلي عبر دعم المنتج المحلي وتعزيز الصادرات غير النفطية والتكامل بين القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة الكفاءات السعودية في القطاع الصناعي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية.

أصبح الصندوق المُمكِّن المالي الرئيس للتحول الصناعي في المملكة، وذلك ضمن تطوير استراتيجية أعمال الصندوق

محاور الأهداف الاستراتيجية الرئيسة

ارتكزت اعمال استراتيجية الصندوق في عام 2019م على استراتيجية تحول الصندوق استكمالاً للعمل الذي بدأ في عام 2018م، من خلال التركيز على أربعة محاور أساسية هي:

المحور الأول:

تمكين برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

المستهدفات:

- إطلاق منتجات تمويلية جديدة (قرض متعدد الأغراض، تمويل رأس المال العامل، تمويل الاستحواذ).
- إطلاق خطط دعم القطاعات المستهدفة (الخدمات اللوجستية، التعدين، الصناعة، الطاقة).

المحور الثاني:

الاستمرار في تحقيق أهداف العمليات الائتمانية الأساسية للصندوق.

المستهدفات:

إجمالي القروض المعتمدة: 13 مليار ريال سعودي بحيث تكون:

- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الاعتمادات: 21%.
- نسبة المناطق الأقل نمواً من إجمالي الاعتمادات: 40%.
- إجمالي المبالغ المصروفة: 9.5 مليار ريال سعودي.
- إجمالي المبالغ المحصلة: 4 مليار ريال سعودي.

المحور الثالث:

الاستمرار في تنفيذ مبادرات التحول الاستراتيجي للصندوق مع التركيز على إطلاق النظام الأساسي و إجراءات الأعمال الجديدة.

المستهدفات:

- تنفيذ إجراءات الائتمان الجديدة التي تستهدف من 4-5 أشهر بحد أقصى كفترة زمنية للموافقة أو الرفض على القروض.
- أتمتة الإجراءات بالكامل وتشمل، الإصدار الثاني من تطبيق المحمول، وإطلاق نظام و منصة "تمكين".
- تأسيس إدارتان للمخاطر هما:

1- مخاطر الائتمان.

2- المخاطر المؤسسية.

المحور الرابع:

بناء القدرات و الكوادر الوطنية.

المستهدفات:

- تأسيس أكاديمية الصندوق الصناعي.
- الاستمرار في تدريب ورفع كفاءة الكادر الوظيفي بالصندوق من خلال إطلاق برامج تدريبية جديدة و برامج للتدريب العملي .

لمحة عن تعديل النظام الأساسي:

تحول الصندوق ليصبح المُمّكن المالي الرئيس لبرنامج ندلب

مكّن تعديل النظام الأساسي للصندوق من توسيع نطاق دعمه ليشمل عدداً من القطاعات الجديدة والواعدة من خلال تقديم حزمة جديدة من الخدمات والمنتجات التمويلية التي تلبي احتياجات القطاع الخاص في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية المدرجة تحت برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب).

محفظة منتجات مالية وخدمات استشارية متكاملة

توسع نشاط الصندوق من دعم القطاع الصناعي فقط إلى دعم المنشآت في قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية والتحول من تقديم منتج مالي وحيد وخدمات استشارية محدودة إلى تقديم محفظة منتجات مالية وخدمات استشارية متكاملة لدعم المنشآت الناشئة والقائمة والانتقال من التركيز على الأعمال الداخلية المرتبطة بتقييم القروض وتحصيلها، إلى المبادرة في جذب الاستثمارات النوعية لمنتجات وخدمات الصندوق والعمل مع المنظومة الصناعية ومنظومة تمويل المشاريع على تبادل المعرفة وخلق الفرص الاستثمارية.

زيادة رأس مال الصندوق الصناعي

تم اعتماد زيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي وذلك بعد اعتماده كمُمكّن مالي رئيس لبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية ليصل رأس مال الصندوق الصناعي إلى 105 مليار ريال سعودي بما يتيح للصندوق الصناعي التوسع في تغطية جميع قطاعات البرنامج لتشمل الطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية والتوسع في القطاع الصناعي .

تطوير إجراءات القروض والأتمتة

عمل الصندوق الصناعي على تحسين تجربة العميل من خلال:

- أتمتة الإجراءات والمعاملات الخاصة بطلبات الإقراض بطريقة أكثر فعالية وسرعة.
- تقليص مدة الموافقة على طلبات القروض في مدة أقصاها 5 أشهر مع الحفاظ على جودة الدراسات والاستشارات المقدمة والتي تعادل تقليص مدة الإجراءات السابقة بنسبة 60% .
- تخصيص أدوار جديدة وتوحيد نقطة الاتصال مع العميل، لدعمه في تسريع وتنفيذ الطلبات الخاصة به.
- تطبيق معايير عالمية والتي من شأنها رفع مستوى جودة الخدمة.
- إصدار النسخة الجديدة للبوابة الإلكترونية الخارجية للصندوق (بوابة العميل) بالتصميم والشعار الجديد المتوافقة مع هوية الصندوق الجديدة، علماً أن موقع الصندوق الخارجي يحتوي على العديد من الخدمات الإلكترونية والتي تتوافق مع متطلبات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- إنشاء أدوات فعالة لإدارة المخاطر بما في ذلك السياسات والنماذج وأدوات القياس التي تمكنه من تحديد المخاطر المتعلقة بتنظيماته وعملياته على نحو استباقي وتحليلها والرد عليها.

تقليص مدة الموافقة على طلبات القروض بنسبة 60%

إنشاء أكاديمية الصندوق

أنشأ الصندوق الصناعي أكاديمية لخدمة منظومة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية. تهدف الأكاديمية إلى زيادة الوعي واكتساب الخبرة في قطاعات جديدة وتقديم برامج تدريب بمعايير عالمية بالشراكة مع جهات تعليمية وتدريبية رائدة، بما يُسهم في بناء مستقبل يواكب مستجدات العصر وتلائم احتياجات التنمية وأسواق العمل المتجددة ورفع مستوى القدرات البشرية على كافة المستويات.

التوسع في تغطية قطاعات جديدة

توسع الصندوق في خدمة ودعم قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إذ يقوم الصندوق الصناعي بتقديم حلول مالية واستشارية "للقطاع اللوجستي" وذلك بدعم جميع الخدمات المساندة للصناعة وسلاسل الإمداد بما فيها المنصات اللوجستية داخل وخارج المدن الصناعية بالإضافة للمنصات اللوجستية في محطات القطار والموانئ، لتكوين مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الصناعية ويحقق التنافسية المطلوبة للمصنعين المحليين. كما توسع الصندوق في دعم قطاع التعدين. والذي يعد من أحد أهم ركائز الاستثمارية المستهدفة في رؤية 2030، وذلك لما تتميز به المملكة من توفر الثروات المعدنية غير المستغلة. ويستهدف الصندوق تنمية قطاع التعدين من خلال تمويل مشاريع لجميع أنواع المعادن، وتمويل المرحلة النهائية من عملية الاستكشاف التي تشمل أعمال الحفر وتجهيز المناجم، ودعم شركات الخدمات المساندة التي تُسهم في رفع القيمة المضافة واستدامة القطاع التعديني في المملكة. وأخيرًا، أعلن الصندوق الصناعي عن دعم قطاع الطاقة عبر برنامجه الجديد "متجددة" الهادف إلى تمكين صناعة مكونات الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المحلي، وتحقيق الطموحات الوطنية في إنتاج الطاقة المتجددة .

يقوم الصندوق بتقديم حلول مالية واستشارية لقطاعات التعدين والطاقة واللوجستية إلى جانب الصناعة

إطلاق منتجات مالية جديدة

أطلق الصندوق منتج "تمويل رأس المال العامل" لتحفيز المشاريع من خلال تغطية النفقات التشغيلية الإضافية التي تشمل الحسابات المدينة والمخزون والحسابات الدائنة. وتم أيضاً إطلاق منتج "تمويل متعدد الأغراض" الذي يهدف إلى تحسين الأداء التشغيلي للمشاريع من غير زيادة الطاقات الإنتاجية للمشاريع، بالإضافة إلى إطلاق منتج "تمويل الاستحواذ" والذي يهدف في مرحلته الأولى إلى تمويل عمليات استحواذ منشآت محلية على منشآت أخرى داخل المملكة ذات قيمة مضافة للقطاعات التي يمولها الصندوق. وأخيرًا منتج "الاعتماد المستندي"، الذي يوفر السيولة اللازمة للمستثمرين عن طريق ضمان الصندوق لتمويل الاعتمادات المستندية لعملائه من خلال البنوك التجارية.

إطلاق برنامج تحفيزي لدعم قطاع الطاقة

إطلاق برنامج "متجددة" والذي يهدف إلى تمويل وتمكين صناعة مكونات الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المحلي. ويسهم هذا البرنامج في تنمية المطورين المحليين في مجال إنتاج الطاقة المتجددة، ورفع جودة المنتجات المتخصصة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومواءمتها مع الطلب المحلي والعالمي عبر ثلاث مسارات لتمويل:

1- مُصنّعي مكونات الطاقة المتجددة.
2- مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة المستقلة.
3- مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة للقطاع الصناعي والتجاري والزراعي.

البرامج والمنتجات الجديدة

برامج الصندوق الجديدة:

برنامج آفاق

عام 2019م

9 قروض

85.5 مليون ريال

عام 2019م

1 قرض

10.9 مليون ريال

برنامج توطين

عام 2019م

4 قروض

38.6 مليون ريال

برنامج يهدف إلى دعم التنمية وتطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة منتجات ومبادرات:

منتج تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لدعم المنشآت الواعدة التي أثبتت قدرتها التنافسية لتكون من الشركات الرائدة في المملكة، عبر تقديم تسهيلات مالية تتيح لها رفع طاقتها الإنتاجية، وتحقيق النمو والتوسع الذي تطمح إليه. عن طريق توفير عدد من المميزات:

مدة سداد تصل إلي	مدة سماح تصل إلي	صرف نسبة تصل إلي	تخفيض الحد الأدنى للملاءة المالية المطلوبة
8 سنوات	24 شهراً	%30 من قيمة القروض	%50 من قيمة القروض

منتج تحفيز رواد الأعمال الصناعيين

يقدم الصندوق هذا المنتج عن طريق الشراكة مع حاضنات ومسرّعات الأعمال، مثل مسرّعة الأعمال الصناعية التي تم إنشاؤها بالتعاون مع برنامج "بادر" بهدف دعم المشاريع الناشئة التي تُعدُّ جزءاً أساسيًا من الاقتصاد في مراحل التأسيس الأولى.

ويتضمن المنتج عدداً من المميزات:

القبول في حاضنة بادر والمشاركة في المعسكر التدريبي	ربط المشاريع الصناعية بشبكة من المستثمرين	تمويل أولي يصل إلى 650 ألف ريال مدة سماح 24 شهراً	قبول طلب المستثمر الأولي دون الحاجة للملاءة المالية

برنامج يهدف إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة المحتوى المحلي، وربط الطلب مع العرض، بالشراكة مع كبرى الشركات في المملكة، إضافة إلى قياس مساهمة الصندوق في المحتوى المحلي، ويقدم البرنامج عدداً من المميزات، تتضمن:

فترة سداد أطول	مدة سماح تصل إلي	مسار سريع للمشاريع التي لديها اتفاقيات شراء
7 سنوات	24 شهراً	

ومن إنجازات هذا البرنامج :

- تطبيق عناصر قياس المحتوى المحلي في التقارير الدورية للصندوق.
- توقيع اتفاقيات تعاون مع خمسة شركاء للبرامج:

نساند: سابك معادن

اكتفاء: أرامكو السعودية saudi aramco

روافد: stc

بنـــاء: الشركة السعودية للكهرباء Saudi Electricity Company

المحتوى المحلي: MAADEN معادن

برنامج تنافسية

عام 2019م

4 قروض

92.4 مليون ريال

برنامج متجددة

توقيع اتفاقية تعاون مع مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة (وزارة الطاقة)

برنامج يهدف إلى تطوير القاعدة الصناعية لزيادة تنافسية المنتجات المحلية عبر منتجين:

- **كفاءة الطاقة:** لتحسين كفاءة الطاقة وخفض تكلفة التشغيل للمنشآت الصناعية.
- **التحول الرقمي الصناعي:** لدعم قاعدة التصنيع الحالية لتحسين الإنتاجية عن طريق إحلال التكنولوجيا والرقمنة.

ويقدم البرنامج عدداً من المميزات تتضمن :

مدة سداد تصل إلي	مدة سماح تصل إلي	دراسة طلب أسرع	الربط مع خدمات الصندوق الاستشارية
7 سنوات	24 شهراً	8 أسابيع كحد أقصى	

يهدف البرنامج للمشاركة في تأسيس قطاع الطاقة المتجددة في المملكة للقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، وذلك عن طريق تنمية المطورين في مجال إنتاج الطاقة المتجددة، ودعم تصنيع المنتجات المختصة في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، ومواءمتها مع الطلب المحلي والعالمي عبر ثلاث مسارات للتمويل:

1. تمويل تصنيع مكونات الطاقة المتجددة بالمميزات التالية:

مدة سداد تصل إلي	مدة سماح تصل إلي	تمويل يصل إلى	تأهيل المصنع باشراف وزارة الطاقة
15 سنة	36 شهراً	%75 من قيمة المشروع	

2. تمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة بالمميزات التالية:

مدة سداد تصل إلي	مدة سماح تصل إلي
20 سنة	36 شهراً

3. تمويل مشاريع لتوليد الطاقة المتجددة الموزعة بالمميزات التالية:

مدة سداد تصل إلي	مدة سماح تصل إلي	تمويل يصل إلى	متاح للقطاع الزراعي والتجاري
15 سنة	36 شهراً	%75 من قيمة المشروع	

متاح لمطوري المشاريع والملاك

منتجات الصندوق الجديدة:

تمويل متعدد الأغراض

يُقدّم الصندوق الصناعي من خلال هذه الخدمة تمويلًا للنفقات الرأسمالية التي تهدف إلى تحسين القيمة التشغيلية للمشروع، ويشمل: خطوط الإنتاج أو الخدمات أو المباني أو البرامج التقنية أو تحديث تجهيزات السلامة أو السيارات والمستودعات.

ويستهدف فئتي:
- المصانع القائمة.
- العملاء الحاليون / الجدد.

ويتميز بـ:
- تمويل متوسط المدى، بحدٍ أقصاه 5 سنوات.
- صرف 30 % من مبلغ القرض مُقدمًا.
- سرعة التقييم.

تمويل الاستحواذ

يوفر الصندوق الصناعي من خلال هذا المنتج تمويل عمليات استحواذ المنشآت المحلية على منشآت داخل المملكة ذات قيمة مضافة للقطاعات التي يمولها الصندوق الصناعي.

ويستهدف المنتج:
- تمويل الاستحواذ على تقنية أو طريقة تصنيع أو الحصول على ملكية فكرية.
- تمويل الاستحواذ على منافس لتحقيق التكامل وتطوير العروض.
- تمويل الاستحواذ على مورد أو عميل لتحقيق التكامل في التكلفة أو الإيرادات.

خيارات التمويل:
- التمويل قبل الاستحواذ.
- التمويل بعد الاستحواذ.

مدة السداد:
- من 5 إلى 7 سنوات كحد أقصى.

تمويل رأس المال العامل

تمويل قصير الأجل (مدته 24 شهر)، لتحفيز المشاريع من خلال تغطية النفقات التشغيلية الإضافية التي تشمل الحسابات المدينة، المخزون و الحسابات الدائنة.

مزايا منتج تمويل رأس المال العامل:
- عملية تقييم مبسطة وسريعة.
- لا يتطلب ضمانات إضافية.
- يتم صرف القرض بشكل كامل مقدما.

معايير الاستحقاق:
- وجود مشروع قائم.
- تقديم تفاصيل احتياجات رأس المال العامل.
- علاقة مرضية مع الصندوق.
- يكون القرض مصروف بالكامل.
- الفترة التشغيلية للمشروع لا تقل عن 18 شهر.

الاعتماد المستندي مع البنوك

يُقدّم الصندوق الصناعي من خلال هذه الخدمة، وبالتنسيق مع البنوك التجارية، إصدار الاعتمادات المُستندية لتمويل الاعتمادات الخاصة باستيراد الآلات والمُعدات في تواريخ استحقاقها. بهدف:
- توفير السيولة اللازمة لتكاليف المشروع.
- تسريع إجراءات تنفيذ المشروع.

مع مراعاة تنفيذ ما لا يقل عن 25 % من أعمال البناء والأشغال واستيفاء أي شروط خاصة.

وقد تم التوقيع مع:
بنك الرياض - بنك الجزيرة - بنك سامبا - مصرف الإنماء - البنك السعودي الفرنسي - البنك السعودي البريطاني (ساب) - بنك البلاد.

التحديات والرؤية المستقبلية

أبرز التحديات التي واجهها الصندوق:

واجه الصندوق الصناعي عدد من التحديات خلال عام 2019م منها:

أتمتة إجراءات العمليات الخارجية والداخلية

أتمتة جميع إجراءات العمليات الخارجية والداخلية عبر نظام تمكين الذي استبدل أكثر من 70 نظاماً بنظام واحد. ويكمن التحدي في ضمان كفاءة واستقرار النظام الجديد.

يعمل الصندوق الصناعي على عدة حلول من ضمنها:

1- أنشأ الصندوق الصناعي لجنة أسبوعية برئاسة الرئيس التنفيذي وعضوية جميع نواب الرئيس التنفيذي ومدراء الإدارات ذات العلاقة لضمان استقرار النظام والبحث عن حلول سريعة وفعالة للتغلب على هذه التحديات.

2- إنشاء مؤشر لقياس مدى رضا العميل عن نظام تمكين الجديد.

3- سيطلق الصندوق الصناعي في عام 2020م، مبادرة إستراتيجية لقياس مدى رضا العملاء عن جميع خدمات ومنتجات الصندوق.

قلة الكوادر البشرية المؤهلة ذات الخبرة

توظيف الكوادر البشرية ذات الخبرة في القطاعات التي توسع فيها الصندوق الصناعي في دعمه، وكذلك الإدارات المستحدثة مثل إدارة المخاطر وإدارة العلاقات.

1- توظيف واستقطاب الكوادر البشرية ذات الخبرة في القطاعات التي توسع الصندوق في دعمها.

2- استقطاب الخبراء في القطاعات التي توسع الصندوق في دعمها.

3- تدريب متخصص ونوعي لموظفي الصندوق للنهوض بالمعرفة في القطاعات الموسعة.

تصنيف معياري موحد لجهات منظومة الصناعة

تصانيف معيارية موحدة بين جهات منظومة الصناعة.

يعمل الصندوق الصناعي مع ممثلي برنامج "ندلب" والجهات ذات العلاقة في منظومة الصناعة، للربط مع التصانيف والمعايير الدولية مثل التصنيف الدولي للأنشطة الأقتصادية "ISIC4" وتصنيف رمز النظام المنسق "HS Code" للمنتجات، مما يمكن من إصدار تقارير ومؤشرات إحصائية واقتصادية قابلة للمقارنة مع مؤشرات دولية.

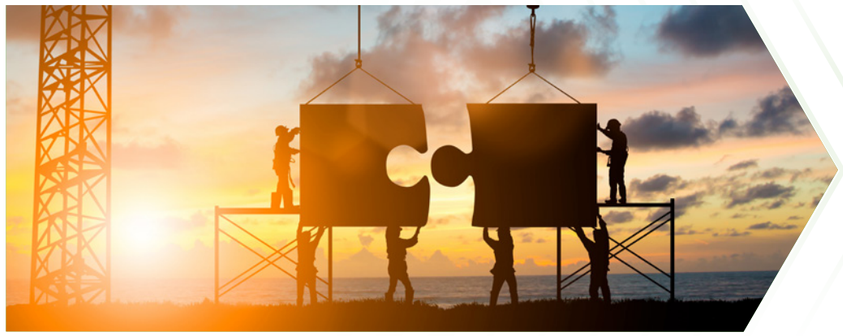

الرؤية المستقبلية للصندوق:

تحقيقاً لطموحات رؤية 2030 ومستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، بأن يكون الصندوق الممكن المالي للنهضة الاقتصادية في المملكة. واستكمالاً للجهود التي تم إنجازها خلال رحلة التحول الاستراتيجي للصندوق فإنه تم تحديد الاستراتيجية المستقبلية على خمسة مناظير:

1- منظور التأثير الاقتصادي

زيادة الأثر الاقتصادي للمشاريع الممولة من الصندوق

يركز هذا المنظور على تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الاستثمارات في الأنشطة الصناعية للمؤسسات الخاصة عبر تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لإنشاء مشاريع جديدة ذات علاقة بالصناعات المستهدفة لبرنامج "ندلب".

2- المنظور المالي

تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية

يركز هذا المنظور على تنويع القاعدة الاقتصادية وتوطين الصناعات المتقدمة، وذلك بتحفيز الاستثمارات في القطاعات التي تعاني من نقص الخدمات.

ضمان الاستدامة المالية للصندوق

يقدم الصندوق التمويل الكافي للمشاريع الصناعية من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل، يحتفظ الصندوق بالقيمة الإسمية للأصول ورأس المال المالي على المدى الطويل، بإتباع نهج ثابت لإدارة الأصول.

3- منظور العملاء

تعزيز محفظة منتجات وخدمات الصندوق

يركز هذا المنظور على زيادة رضا عملاء الصندوق من خلال تعزيز محفظة منتجات وخدمات الصندوق مواكبة للتوسع في دعم قطاعات برنامج "ندلب". كما يوفر الصندوق خدمات استشارية لهذه القطاعات في المجالات التسويقية والفنية والمالية والاقتصادية.

تحسين تجربة العملاء

يعد رضا العميل عاملاً أساسياً في نجاح تجربة التحول الصناعي في الاقتصاد الوطني للمملكة. يهدف الصندوق إلى تحسين تجربة العملاء في كل جانب من جوانب البرامج والخدمات التي يقدمها الصندوق.

تعزيز الشراكات لتمكين تمويل المنظومة الصناعية

الشراكات الوطنية والدولية هي مفتاح الصندوق لتحقيق التنوع في القاعدة الاقتصادية وتوطين الصناعات المتقدمة. ويسعى الصندوق ليصبح نقطة مرجعية إقليمية للتمويل القائم على المشاريع من خلال شراكات خارجية استراتيجية مع الجهات الرئيسة ذات العلاقة.

4- منظور العمليات

يركز منظور العمليات على الأهداف الخاصة بالعمليات الداخلية والتشغيلية للصندوق:

تعزيز كفاءة وفعالية العمليات

يهدف الصندوق إلى تطبيق أفضل الممارسات في عملياته للاستفادة المثلى من موارده. وذلك من خلال تعريف الأدوار والمسؤوليات والتنظيمات بصورة واضحة. كما يهدف الصندوق إلى تعزيز تقنياته لدعم إجراءات الأعمال والحد من الأخطاء وأتمتة العمليات ذات الصلة.

تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام

يهدف الصندوق إلى تحسين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام باعتبارها مجموعة متكاملة من القدرات التي تمكن المنظمة من تحقيق الأهداف بشكل موثوق، ومعالجة حالة عدم اليقين والتصرف بنزاهة. كما يسعى الصندوق إلى إنشاء أدوات فعالة لإدارة المخاطر بما في ذلك إعداد سياسات ونماذج وأدوات قياس.

5- منظور الموارد البشرية

يركز هذا المنظور على تعزيز قدرات ومهارات موظفي الصندوق وترسيخ ثقافة تجعل من الصندوق أفضل بيئة عمل في المنطقة من خلال:

ضمان توافر المهارات والكفاءات المطلوبة

تعد بيئة العمل الجاذبة المفتاح لاستقطاب وتطوير والحفاظ على القوى العاملة الماهرة والمتحفزة في الصندوق. بتوفير العديد من المزايا مثل وقت العمل، المكافآت، والترقيات، الصحة والسلامة المهنية وذلك بالامتثال للمعايير الدولية مثل (ISO 45001). ويهدف الصندوق أيضا إلى وضع نهج شامل للموارد البشرية ليصبح أفضل بيئة عمل.

تطوير ثقافة قياس الأداء والإنتاجية

ترسيخ ثقافة مبنية على الأداء وزيادة حس المسؤولية لدى الموظفين. حيث يرغب الصندوق في خلق بيئة عمل، يتم فيها تحفيز الموظفين لتقديم أفضل ما لديهم من أداء.

تحسين جاذبية بيئة العمل

لمواصلة تعزيز الخبرات المتراكمة بين موظفيه وأصحاب المصلحة يقدم الصندوق برامج تدريبية متخصصة للعاملين الفنيين والخبراء تواكب التغيرات السريعة في النظام الصناعي كأولوية في خطة تطوير المهارات.

تطوير الكوادر البشرية والتدريب

1- التوظيف والتدريب:

في مجال الوظائف:

بنهاية 2019م، شكل السعوديون 95% من مجموع موظفي الصندوق البالغ عددهم 861 في مختلف الوظائف.

في مجال التدريب:

وصل عدد الدورات التدريبية المتخصصة للسعوديين داخل وخارج المملكة 612 برنامجاً خلال عام 2019م .

إطلاق برنامج التدريب النوعي "نخب الائتمان" بالشراكة مع:

Stanford University — FitchLearning

بلغ عدد العاملين بالصندوق بنهاية العام المالي 1440 / 1441هـ (861) موظفًا، منهم 816 موظفًا وموظفة من الكفاءات السعودية التي تشغل الوظائف القيادية والإشرافية والمتخصصة والإدارية المساندة إذ بلغت نسبة السعوديين ما يقارب 95% من مجموع موظفي الصندوق.

تمكنت إدارة الصندوق من استقطاب وتوظيف 177 من المهنيين والمهنيات خلال العام المالي 1440 / 1441هـ بمختلف إداراته وأقسامه مع التركيز على إدارة المحافظ، إدارة الدراسات الفنية وإدارة دراسات السوق.

البرامج التدريبية خلال العام المالي 1440 / 1441 هـ 2019 م:

تطبق إدارة الموارد البشرية المعايير الحديثة في تأهيل وتدريب الكوادر السعودية بالارتباط ببرامج التدريب ذات العلاقة بالتدرج الوظيفي بمختلف الفئات الوظيفية بالصندوق التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، وغيرها من التخصصات.

- بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للعاملين السعوديين داخل وخارج المملكة خلال العام المالي 1440 / 1441 هـ (612) برنامجًا تدريبيًا بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة والحلقات والمؤتمرات والدورات التدريبية الداخلية والخارجية والتدريب العملي على رأس العمل، إذ تم تدريب 360 موظفاً وموظفة على دورات تدريبية عامة، وحصل 140 على دورات أساسية تخصصية، بينما حصل 825 على دورات قصيرة تخصصية في داخل وخارج المملكة، وشارك 271 في دورات تدريبية داخل الصندوق، إضافة إلى حصول 23 متدرباً ومتدربة سعودياً على التدريب التعاوني من مختلف الجامعات السعودية بمختلف إدارات الصندوق، في حين بلغ عدد المشاركين في دورات تدريبية من خارج الصندوق 145 مشارك.

- إطلاق برنامج " نُخب الائتمان " بالشراكة مع " Fitch Learning "وجامعة " Stanford " بمشاركة 32 متدرباً من موظفي الصندوق و 3 متدربين من منسوبي برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- إطلاق برنامج " Fundamentals of Business Analysis and Evaluation " بمشاركة 11 متدرباً من موظفي الصندوق و8 من عدد من الجهات مثل وزارة الطاقة، هيئة المدن الصناعية، وغيرهما.

تصميم برنامج صناعة القادة مع أفضل المراكز العالمية لتحديد القيادات المتميزة في الصندوق من مديري الفرق والأقسام

- إطلاق برنامج "المحاسبة والمراجعة" داخل الصندوق لتأهيل العاملين بالوظائف المحاسبية بالصندوق، وذلك بمشاركة 5 متدربين، تمهيدًا لاستكمال تدريبهم العملي لدى عدد من مكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية.

- ابتعاث 17 مرشحاً من موظفي الصندوق لدراسة الماجستير في جامعات خارج المملكة مصنفة ضمن أفضل 80 جامعة بالعالم، التحق ثلاثة منهم بجامعات تُصنَّف ضمن قائمة أفضل 10 جامعات بالعالم.

- إطلاق برنامج صناعة القادة لتحديد القيادات المتميزة في الصندوق من شاغلي أدوار مديري الفرق ومديري الأقسام.

- عقد الجلسات التوجيهية " Coaching " لعدد من التنفيذيين بالصندوق بالشراكة مع جهات تدريبية مميزة. كما تم إطلاق التقييم الخاص بالتنفيذيين 360.

- تنفيذ النسخة الثانية من برنامج " Mini MBA " بالتعاون مع جامعة " Stanford " بمشاركة 20 متدرباً من موظفي الصندوق و 15 متدرباً من الجهات الأخرى مثل: وزارة الطاقة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، صندوق الاستثمارات العامة، وغيرها.

يستفيد الصندوق من روابطه الجيدة مع المؤسسات المالية المشابهة بالداخل والخارج في صقل مهارات موظفيه المهنيين

- دأب الصندوق على توظيف شراكته المميزة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة القائمة على الفعاليات المهنية داخل وخارج المملكة بغرض صقل قدرات ومهارات موظفيه المهنيين السعوديين، من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية والعلمية وورش العمل.

برامج التدريب العملي لتبادل الخبرات والاستفادة من الممارسات العالمية:

وقع الصندوق عدداً من الاتفاقيات مع مجموعة من أفضل الجهات التدريبية للاستفادة من الممارسات العالمية الناجحة

- وقع الصندوق عدداً من الاتفاقيات مع كل من مجموعة" HSBC " البريطانية، شركة "Ronald Berger"، شركة "ENGIE" و "Citibank" وذلك بغرض تدريب وتطوير الموظفين عملياً والاستفادة من الممارسات العالمية الناجحة والمطبقة في تلك الجهات. ويوفر هذا التدريب فرصة لتطوير مجموعة واسعة من المهارات الشخصية مثل العمل الجماعي، مهارات التعامل مع مختلف العملاء، مهارات العمل في بيئة عمل دولية وغيرها، كما يركز التدريب العملي مع هذه الجهات على المعاملات المتعلقة بحلول المنتجات التمويلية الخاصة وأسواق رأس المال والديون والتمويل والاقتراض. وقد بدأت المجموعة الأولى من موظفي الصندوق تدريبهم العملي لدى مجموعة HSBC وعددهم 5 ومن المتوقع أن تبدأ المجموعة الثانية في شهر يونيو 2020م.

التدريب على رأس العمل لدى "Ronald Berger" لعدد من موظفي الصندوق و موظفي جهات أخرى

- كما تم تدريب عدد 6 من موظفي الصندوق وعدد 3 من جهات أخرى،هي: الهيئة الملكية للجبيل وينبع، صندوق الاستثمارات العامة، هيئة السوق المالية، للتدريب على رأس العمل لدى شركة "Ronald Berger" في عدد من دول العالم ضمن خطة الصندوق لتدريب عدد 22 متدرباً ضمن مدة العقد، كما يعتزم الصندوق تدريب عدد 6 من موظفيه لدى شركة "ENGIE" في شهر أكتوبر 2020م.

2- مجلس قيادات الصندوق الشابة:

SIDF Young Leaders Council
مجلس قيادات الصندوق الشابة

تأسس مجلس قيادات الصندوق الشابة إيمانًا من الرئيس التنفيذي بإمكانات شباب الصندوق وقدرتهم على الإبداع والابتكار حرصًا منه على توفير منصة للتعرف على أفكارهم ومقترحاتهم وتعزيز مساهمتهم الفاعلة لخدمة الصندوق والصناعة والمملكة.
يركز المجلس على 4 نطاقات عمل رئيسة تتمحور حولها كل مبادراته وهي:

الحلول الاستشارية: من خلال إجراء دراسات عميقة في مجالات مختلفة بالصندوق.

تطوير أعمال الصندوق: من خلال تحديد مكامن التحسين وإجراء الدراسات الشاملة وتقديم التوصيات للإدارات المختصة.

التأثير الاجتماعي: اهتم المجلس بتعزيز بيئة عمل منسوبي الصندوق وتمثيل شباب الصندوق في الأنشطة.

استمرارية المجلس: ضمان عملية انتقالية سلسلة للأعضاء الجدد لمواصلة الإنجازات، إذ يقوم المجلس بتحديث سياسته بعد مراجعتها وتنقيحها والتأكد من تسليم المشاريع فور انتهائها للإدارات المعنية.

ابرز إنجازات المجلس خلال عام 2019م

- إنشاء مبادرة أفضل بيئة عمل في الصندوق.
- العمل مع إدارة الموارد البشرية على تحديث سياسة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل.
- المشاركة في تجهيز وتقديم العروض للمتدربين من طلاب وطالبات الجامعات.
- تشكيل فريق لإطلاق مبادرة الإرشاد المهني بالتواصل مع الإدارات المعنية وربطهم مع الموظفين حديثي التخرج.
- إطلاق مبادرة "لمة الصندوق".
- إطلاق منصة "جسور" بالتعاون مع إدارة التواصل.
- تصميم برنامج تدريبي يهدف إلى سرعة اندماج فريق المجلس.
- أجرى الأعضاء المقابلات الشخصية وجلسات التقييم للمرشحين للدورة الثالثة للمجلس.

إطلاق نظام تمكين وأتمتة إجراءات الائتمان

نظام تمكين

تم إطلاق مشروع إدارة الإقراض وعلاقات العملاء (CRM/LMS) -نظام تمكين- من خلال استخدام حلول (SAP) في تطبيق أنظمة إدارة الإقراض وعلاقات العملاء، إذ تمت أتمتة العديد من الإجراءات الورقية، بالإضافة إلى توفير العديد من الخدمات الإلكترونية لجميع العملاء والموظفين، والذي يشمل:

نظام علاقات العملاء	نظام إدارة إجراءات الأعمال	نظام إدارة الإقراض	نظام ذكاء الأعمال
CRM	BPM-XL	CML	BIBO

نظام مركز خدمات العملاء	نظام التفاعل الصوتي
Contact Center	IVR

أتمتة إجراءات الائتمان

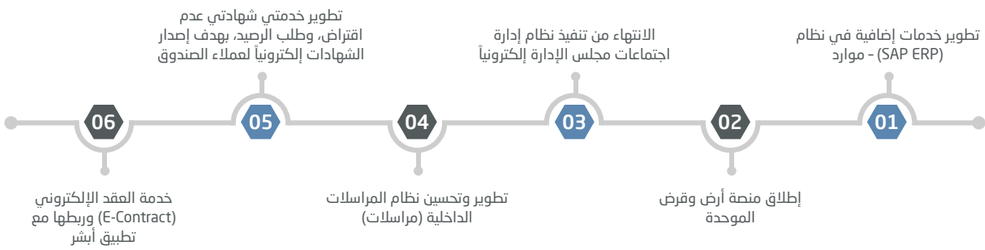

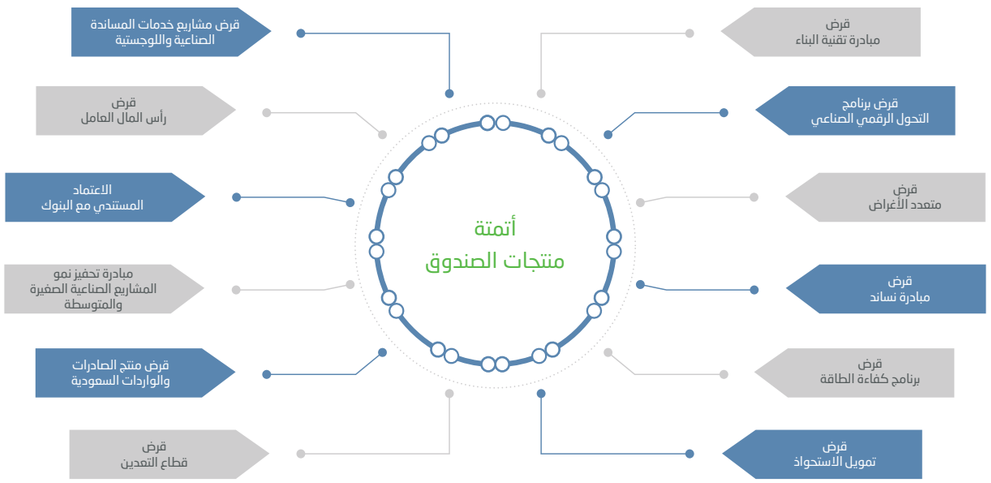

الإنجازات الأخرى

شهادات وجوائز الصندوق

اتفاقيات الصندوق الصناعي

مذكرة تفاهم بين الصندوق ومؤسسة مسك الخيرية

مذكرات تفاهم مع جهات دولية

• حصل الصندوق على العديد من الشهادات منها: شهادة (ISO27001:2013) في أمن تقنية المعلومات، وشهادة (ISO9001:2015) في الإدارة النوعية وجودة تقنية المعلومات، وشهادة (ISO20000:2011) في إدارة خدمات تقنية المعلومات من قبل شركة (SGS) الدولية.

• الحصول على جائزة الملك عبدالعزيز للجودة والتميز المؤسسي في دورتها الرابعة عن فئة القطاع الحكومي، فرع الجهات التابعة للوزارات للمستوى البرونزي.

• الحصول على جائزة SAP للجودة فئة تحول الأعمال على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمستوى البرونزي عن تطبيق نظام موارد.

وقع الصندوق عدة اتفاقيات تعاون مع :

• الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بهدف دعم التحول الرقمي لـ 100 مصنع.

• شركة التعدين العربية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، وشركة الاتصالات السعودية بهدف تمويل الفرص المدرجة في مبادرتها لدعم المحتوي المحلي.

• هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بهدف تنمية المحتوي المحلي في القطاع الصناعي.

• بنك التنمية الاجتماعية بهدف تحفيز التعاون بين المنشآت الحكومية، وتسهيل رحلة العميل.

تهدف إلى البحث عن:

• إمكانية تقديم البرامج والدورات التدريبية لموظفي الصندوق والجهات ذات العلاقة.

• توفير فرص للتدريب التعاوني داخل الصندوق.

• توفير فرص المشاركة والمساهمة لموظفي الصندوق في برامج مؤسسة مسك الخيرية.

• **مذكرتا تفاهم بين الصندوق وبنك ام يو اف جي المحدودة وشركة سوميتومو ميتسوي المصرفية (بنك اس. ام. بي. سي)** بهدف جذب المستثمرين اليابانيين المهتمين بالاستثمار في المشاريع الصناعية و الاستثمارية الخاصة بالصندوق، أو أي مشاريع أخرى ذات علاقة في المملكة.

• **مذكرة تفاهم بين الصندوق الصناعي وشركة انجي اس.اي** بهدف مناقشة تدريب الموظفين السعوديين المؤهلين للتدريب من الصندوق في شركة انجي اس.اي.

• **مذكرة تفاهم بين الصندوق الصناعي والتران ميدل ايست** بهدف تقديم استشارات التحول الرقمي لعملاء الصندوق الحاليين والمحتملين، ونشر مفهوم الثورة الصناعية الرابعة.

التحول الرقمي

صُنف الصندوق ضمن أفضل ثلاث وعشرون جهة حكومية في التحول الرقمي على مستوى المملكة العربية السعودية وضمن أفضل ثلاث جهات حكومية في القطاع المالي والاقتصادي.

منصة مراسلات الحكومية الإلكترونية

الربط مع منصة مراسلات الحكومية الإلكترونية "2" التابع لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) ضمن 39 جهة حكومية على مستوى المملكة، لدعم مسيرة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.

توفر الخدمات التقنية بنسبة 99 %

ضمان توفير البيئة التشغيلية، والبنية التحتية، وخدمات تقنية المعلومات لمختلف إدارات الصندوق وعملائه خلال ساعات العمل الرسمية بنسبة 99,77 %

نضج تحول الخدمات إلكترونيا

حقق الصندوق الفئة البلاتينية بنسبة (100%) في مؤشر مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسة إلكترونياً لقياس مستوى الرقمنة والتطوير.

البنية التحتية لجميع الخوادم

تحسين وترقية البنية التحتية للبيئة التخزينية والافتراضية لجميع الخوادم، وترقية وحدة التخزين للنسخ الاحتياطي، إذ توفر مساحة وأداء أعلى، لتُسهم في مواكبة عملية التحول الرقمي للصندوق.

بيئة للنسخ الاحتياطي بشكل تلقائي

إنشاء وتوفير بيئة معزولة عن الشبكة للنسخ الاحتياطي تُحدّث بشكل تلقائي مرتين يومياً.

مستوى الحماية الأمنية لبيئة أمن المعلومات

رفع مستوى الحماية الأمنية لبيئة أمن المعلومات بتفعيل أدوات حديثة توفر خصائص متعددة، مثل عزل الأجهزة المشتبه بها، والتحليل المتطور للبرامج والملفات الضارة، والسماح فقط للتطبيقات المصرح بها.

توعية المستخدمين بالتصيد الأمني

تفعيل أداة توعية المستخدمين بالتصيد الأمني (Phishing Tool) وتسهيل إبلاغ المستخدمين عن الرسائل المشبوهة، وتشمل برامج توعوية للمستخدمين في مجال أمن المعلومات.

تقييم ذاتي لمتطلبات هيئة الأمن السيبراني

تحقيق أكثر من 80% من التقييم الذاتي لمتطلبات هيئة الأمن السيبراني، وجار العمل على استهداف تحقيق 100 % خلال العام 2020م.

المركز الوطني للأمن الإلكتروني

تطبيق جميع التوصيات الأمنية للمركز الوطني للأمن الإلكتروني.

تقييم الثغرات واختبار الاختراقات

تنفيذ جميع توصيات تقييم الثغرات واختبار الاختراقات (VA&PT).

ترقية نظام مركز خدمة تقنية المعلومات

الانتهاء من ترقية نظام مركز خدمات تقنية المعلومات (Microfocus)، وإضافة مميزات جديدة للنظام من أبرزها أن يكون قابلاً لتفعيل خاصية تطبيق الجوال.

تقييم وقياس التحول الرقمي

تقييم 7 مصانع بالتعاون مع طرف ثالث لقياس مدى استهلاك الطاقة وقياس التحول الرقمي ومدى جاهزيته وتحديد فرص التحول الرقمي وفرص التحسين مع العائد المادي للمصانع، مع تقديم دراسة جدوى من الطرف الثالث.

خدمات استشارية للقطاع الصناعي

توفير خدمات استشارية للقطاع الصناعي بهدف تمكين المعرفة ونقل الخبرات وأفضل الممارسات لتحسين الإنتاجية ورفع الكفاءة التشغيلية للقطاع الصناعي ودعم المصانع المتعثرة.

الانضمام لنادي المستثمرين

الانضمام لنادي المستثمرين على المدى الطويل: لتعزيز مكانة المملكة الدولية وتحقيق مصالح الصندوق، يضم النادي في عضويته عدداً من البنوك التنموية المتخصصة، من دول مجموعة العشرين.

خدمات التصديق الرقمي

تم اعتماد استمرار الصندوق كمقدم لخدمات التصديق الرقمي من المركز الوطني للتصديق الرقمي ضمن 71 مركز اعتماد مقدم للخدمة في المملكة.

تطبيق الأجهزة الذكية للعملاء

إطلاق نسخة جديدة من تطبيق الأجهزة الذكية للعملاء بهدف تحسين تجربة العميل وسهولة الوصول إلى الخدمات من خلال تطبيقات خاصة بالأجهزة الذكية على بيئات التشغيل (IOS, Android) ومواكبة التطور الحاصل في التقنية حيث تم تطوير تطبيق خاص بعملاء الصندوق ويشمل على 21 خدمة.

الربط مع الجهات الحكومية

مواصلة عملية الربط مع الجهات الحكومية عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) كمستفيدين أو مزودين للخدمات من نوع (حكومة - حكومة) أو (حكومة - أعمال)، وتم الانتهاء من الربط مع 55 جهة وتوفير 141 خدمة وجار العمل على الربط مع الجهات الحكومية الأخرى.

منصة أرض وقرض

إطلاق المنصة الموحدة (أرض وقرض) والتي تتيح للمستثمر التقديم على طلب التمويل متضمناً تخصيص الأرض أو المصنع للاستثمار الصناعي عبر طلب موحد بالشراكة مع : مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)، مدن، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.

مبادرة مسار الشركاء الاستراتيجيين

تحديد مسار خاص للشركاء الاستراتيجيين (المتخصصين بالاستثمار التنموي الصناعي)، وذلك عن طريق الحصول على موافقة مشروطة من الصندوق، لمساعدتهم في إنشاء اتفاقية المشروع المشترك مع مستثمرين أجانب، قبل إنشاء كيان قانوني للشركة، أو الإغلاق المالي.

مبادرة تحفيز المستثمرين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تهدف إلى تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية عن طريق إرشاد العميل إلى الخيارات المتاحة المناسبة له، من الجهات الحكومية المختلفة عن طريق تحويل العملاء والمستثمرين الجدد، والحاليين بين الصندوق الصناعي، وبنك التنمية الاجتماعية، وفق الشروط والمعايير المتفق عليها.

دراسة صناعية

قطع غيار السيارات في المملكة

دراسة صناعية

قطع غيار السيارات في المملكة

1 - مقدمة

تتراوح الفائدة المتوقعة من سلسلة القيمة لصناعة السيارات من 5 إلى 7 بالمقارنة بمثيلاتها في أي صناعة أخرى في توليد الوظائف

يُقدر أن تصل مساهمة قطاع صناعة السيارات والأنشطة الداعمة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنحو 106 مليار ريال بحلول 2030

حجم مبيعات السيارات حسب نوع الشركة

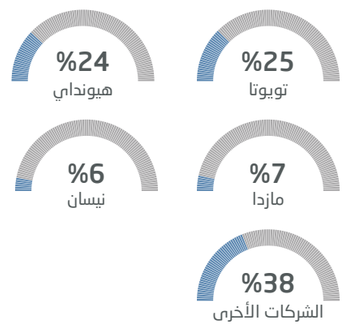

المصدر: Fitch-Solutions

تُعدُّ صناعة السيارات إحدى أهم الركائز الصناعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فهي محرك رئيس لنمو الاقتصاد الكلي في البلدان النامية والمتقدمة. وتتميز سلسلة القيمة لصناعة السيارات بالاتساع وتغطي العديد من الصناعات التحويلية الملحقة بها، وتتجاوز الفائدة المتوقعة منها ما يتراوح من خمسة إلى سبعة من مثيلاتها في أي صناعة أخرى، من حيث توليد الوظائف المباشرة وغير المباشرة. وبما أن المملكة العربية السعودية تُعد واحدة من أكبر أسواق السيارات في الشرق الأوسط، تسعى حكومة المملكة إلى تطوير صناعة السيارات من خلال برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، إذ أطلقت مبادرة برنامج تطوير السيارات بهدف تشجيع وجذب المصنعين العالميين لإنشاء مصانع محلية، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي، وخلق فرص عمل للشباب السعودي، وتنمية المهارات والكفاءات الوطنية، وكذلك تسهيل نقل التقنية والمعرفة من الدول المتقدمة في هذا المجال. ويهدف برنامج "ندلب" لرفع مساهمة قطاع السيارات في المملكة، ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي المباشر من قطاع صناعة السيارات في المملكة إلى نحو 60 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م. كما يمكن أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الإضافي نحو 46 مليار ريال سعودي نتيجة للأنشطة الداعمة، بالإضافة إلى توليد فرص عمل بعدد 27 ألف وظيفة مباشرة و28 ألف وظيفة غير مباشرة.

تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي استراتيجي بصفتها مركز ربط لثلاث قارات رئيسة هي: أوروبا، آسيا، أفريقيا، وتحيط بها أهم المعابر المائية. ويعد سوق السيارات في المملكة الأكثر حيوية في المنطقة، إذ تمثل مبيعات المملكة أكثر من 40 % من إجمالي سوق السيارات المستوردة في الشرق الأوسط. وتستحوذ الشركات الآسيوية على حصة كبيرة من حجم مبيعات السيارات في المملكة. وتشير الأبحاث إلى أنه خلال عام 2019م، تصدرت شركه تويوتا اليابانية المبيعات واستحوذت على أكثر من 25 % من حجم مبيعات السيارات بالمملكة، وتأتي شركة هيونداي الكورية في المرتبة الثانية بنسبة مبيعات تتجاوز 24 %، تليهما شركات مازدا ونيسان ثم الشركات الأخرى.

بالنظر إلى واردات المملكة من السيارات في عام 2018 م فقد تجاوز إجمالي السيارات المستوردة 450 ألف سيارة بحسب المعلومات المتوفرة من الهيئة العامة للإحصاء. ومن المتوقع أن يستمر نمو الواردات، إذ تشير الإحصاءات المتوفرة من Fitch-Solutions إلى أنه خلال عام 2019 م تجاوز عدد مبيعات السيارات في المملكة 494 ألف سيارة، ويشهد سوق السيارات في المملكة انتعاشاً بالنسبة لمبيعات السيارات بسبب تحسن الوضع الاقتصادي المحلي بشكل عام، نتيجة لنجاحات متعددة في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 ، إضافة إلى قرار السماح للمرأة بقيادة السيارات الذي بدأ منذ منتصف عام 2018م. وبشكل عام ينقسم سوق السيارات في المملكة إلى سيارات الركاب التي شكلت 80 % من إجمالي المبيعات في عام 2019م، والسيارات التجارية التي شكلت 20 %. ومن المتوقع أن يستمر النمو بشكل إيجابي على مبيعات السيارات في المملكة بمتوسط نمو مركب قدره 3,5 %.

حجم مبيعات السيارات في السوق السعودي خلال الفترة من (2017 - 2022م)

السنة	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م
مبيعات سيارات الركاب	444260	337637	405165	430285	446205	464500
نسبة التغير %	-	-24	+20	+6	+4	+4
مبيعات السيارات التجارية	92966	82027	89370	92764	95306	98260
نسبة التغير %	-	-11	+9	+4	+3	+3

المصدر: Fitch-Solutions

2- صناعة قطع غيار السيارات بالمملكة

تُعد المملكة أكبر سوق لمبيعات السيارات في الشرق الأوسط وبنسبة تقدر بأكثر من 40 % من حجم الطلب بالمنطقة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم مبيعات السيارات في المملكة خلال السنة الماضية 2018م، قد شهد تراجعاً حاداً نظراً للظروف الاقتصادية التي صاحبت التراجع في أسعار النفط، وكذلك تطبيق نظام القيمة المضافة الذي أُقر العمل به في مطلع عام 2018م. وقد سجلت المبيعات نمواً ملحوظاً في عام 2019م، والسبب وراء ذلك هو تسارع النمو السكاني في المملكة، إلى جانب السماح للمرأة بقيادة السيارة. ومن المتوقع أن تشهد مبيعات السيارات خلال الفترة من 2020 - 2022م ارتفاعاً بمتوسط نمو سنوي يبلغ 4,7 % لسيارات الركاب، و 3,3 % للسيارات التجارية، إذ يتوقع في عام 2022م أن يحقق السوق مبيعات تقارب 563 ألف سيارة سنوياً في مبيعات السيارات الجديدة.

يتوفر لدى المملكة موارد هائلة من المواد الخام، والمواد الرئيسة التي تُمكّن لقيام صناعة قطع غيار السيارات محلياً. إذ تُعد كل من سابك، معادن، تصنيع، وأرامكو السعودية من أهم مصنعي المواد الخام المستخدمة بشكل مباشر في صناعة قطع غيار السيارات على مستوى العالم، مثل الكربون الأسود، والمطاط الصناعي لصناعة الإطارات، وألياف الكربون، والنايلون، والبولي بوريثين، والمركبات الكيماوية، والصفائح المعدنية للسيارات، وصفائح الألمنيوم للسيارات، والألمنيوم المسال للسيارات، وغيرها. كما أن توفر البنية التحتية في المدن الاقتصادية، والصناعية، والموانئ الحديثة والمتطورة، يؤهل صناعة قطع غيار السيارات في المملكة لتصبح ذات جدوى اقتصادية، فالمملكة تُعد أكبر سوق لمبيعات السيارات في منطقة الشرق الأوسط وبنسبة تقدر بأكثر من 40 % من إجمالي حجم الطلب في المنطقة.

تصنيف قطع غيار السيارات

1-قطع غيار الصيانة الدورية:

تشمل هذه الفئة الزيوت، وفلاتر الزيوت والهواء، شمعات الإشعال، ووسادات الفرامل. وتعد قطع الغيار هذه الأكثر عرضة للاهتراء بسبب المناخ الحار والمترب في المملكة، ولذلك يجب استبدالها بشكل متكرر.

2-قطع الغيار الميكانيكية:

وتتضمن قطعاً متعددة من أجزاء محرك السيارة. ومن أبرز هذه القطع: المساعدات ، التروس ، الدينمو. وتتميز هذه الأجزاء بعمر افتراضي أكبر، مقارنةً بقطع غيار الصيانة الدورية، وكلما زادت المسافة كلما ارتفع الطلب على هذه القطع. إذ إن الإصلاحات الميكانيكية تكون أعلى في السيارات التجارية مقارنة بسيارات الركاب.

3-قطع غيار إصلاح هياكل السيارات:

وتشمل هذه الفئة العديد من القطع المختلفة وأبرزها: الرفارف، الزجاج، المصد، الأضواء الأمامية والخلفية وغيرها. وحجم الطلب عليها يعتمد على الأضرار الناتجة من الحوادث.

بناءً على مصادر متعددة، قُدر حجم السوق المحلي لقطع غيار السيارات بنحو 21 مليار ريال سعودي في عام 2019م. من حيث الاستهلاك. تُشكِّل فئة الصيانة الدورية الجزء الأكبر من إجمالي مبيعات قطع الغيار التي تقدر نسبتها بحوالي 43% من إجمالي حجم السوق، متبوعة بفئة إصلاح هياكل السيارات بنسبة 33% وفئة قطع الغيار الميكانيكية بنسبة 24%.

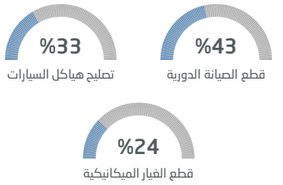

مكاسب توطين صناعة قطع غيار السيارات

يمكن تلخيص أهم الفوائد الاقتصادية لتوطين صناعة قطع غيار السيارات فيما يلي:

نقل المعرفة والتقنية والخبرة:

تُعدُّ صناعة قطع غيار السيارات من أهم الصناعات الناقلة للتقنية والمعرفة من خلال تناقل الخبرة بين الأيدي العاملة في هذا المجال.

خلق فرص وظيفية جديدة:

صناعة قطع غيار السيارات من أكثر الصناعات القادرة على توليد العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

جذب الاستثمارات الأجنبية:

رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%.

تخفيض الواردات وزيادة الصادرات:

اتخذت المملكة العديد من الإصلاحات الهيكلية لتنويع القاعدة الإنتاجية، وتنمية الصادرات غير النفطية من خلال إنشاء برامج تنمية الصادرات السعودية، مثل هيئة تنمية الصادرات، وبنك التصدير والاستيراد السعودي.

المساهمة في التنوع الاقتصادي:

تسعى حكومة المملكة إلى تقليل اعتمادها الاقتصادي على تصدير النفط، والاتجاه عوضاً عن ذلك إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتحسين بيئتها الاستثمارية.

تطوير البنية التحتية:

وفرت المملكة قاعدة صناعية، وبنية تحتية متطورة، عبر تطوير شبكات النقل المحلية، وتطوير كفاءة خدمات الموانئ، والكهرباء، وغيرها من الخدمات اللوجستية.

تحديات توطين صناعة قطع غيار السيارات

3- دور الصندوق في دعم صناعة قطع غيار السيارات

ساهم الصندوق في دعم صناعة قطع غيار السيارات في المملكة، من خلال القروض التي تجاوزت قيمتها 500 مليون ريال

بالرغم من وجود العديد من الفرص المحفزة في صناعة قطع غيار السيارات في المملكة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات منها:

- **ندرة العمالة السعودية الماهرة:** قلة وجود العمالة السعودية من ذوي الخبرة والتأهيل في هذا المجال، بسبب محدودية التدريب المهني ذي الصلة في المملكة.
- **تكاليف الإنتاج:** ارتفاع أجور الأيدي العاملة بالمملكة مقارنة ببعض الدول المصنعة الأخرى.
- **عدم توفر مصانع للسيارات:** ترتبط صناعة السيارات وقطع الغيار ارتباطاً جذرياً لكونها المحرك الرئيس للطلب.
- **الدعم الحكومي:** قلة وجود بعض الحوافز الكافية، أو التسهيلات التي تشجع على إنعاش صناعة قطع غيار السيارات.
- **قبول المستهلك:** محدودية الطلب على المنتج المحلي لبعض المشاكل المتصلة بالجودة، مقارنة بالمنتج المستورد.

ساهم صندوق التنمية الصناعية السعودي، على مدار 45 عاماً، في تنمية الصناعة الوطنية، عبر الإنجازات التي حققها من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة للمشاريع الصناعية على كافة القطاعات المختلفة. وتأتي هذه الإنجازات متوافقة مع سياسة الدولة الحكيمة وفق رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة، وتعظيم المحتوى المحلي، وفرص توطين القطاعات، ودعم الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد. ويُعدُّ الصندوق الصناعي من أكبر الداعمين لصناعة قطع غيار السيارات في المملكة، وله اسهامات كبيرة في توفير الدعم من خلال القروض التي تم تقديمها لهذا القطاع والتي تجاوزت 500 مليون ريال بنهاية عام 2019م.

ولا يقتصر دور الصندوق على الدعم المباشر للمستثمرين في صناعة قطع غيار السيارات، بل يشمل دعم مختلف مراحل تصنيع السيارات بشكل عام. وكان لهذا الدعم الكبير الذي قدمه الصندوق الأثر الواضح على النشاط الصناعي، حيث تمكنت المصانع الوطنية من توفير احتياج السوق المحلية من العديد من المنتجات، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للشباب السعودي، الأمر الذي يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض.

موضوع تحت الأضواء

تطوير قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة

موضوع تحت الاضواء

تطوير قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة

1- مقدمة

شهد قطاع الخدمات اللوجستية العالمية في العقود الثلاثة الأخيرة نمواً كبيراً وأصبح نشاطاً رئيساً في النظام الاقتصادي العالمي. وتشمل الخدمات اللوجستية جميع العمليات المعنية بنقل المواد، والمعلومات، ضمن سلسلة الإمداد من المنتج إلى المستهلك، لذا فهي العمود الفقري للتجارة العالمية، وتُعدُّ عاملاً مهماً في إزدهارها. وقد ساعد تطور الخدمات اللوجستية، وإرتفاع مستوى كفاءتها على خفض تكاليف السلع، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المنافسة العالمية. إذ تتأثر كافة مجالات النشاط البشري تقريبًا، بشكل مباشر، أو غير مباشر بالعمليات اللوجستية خصوصاً مع التطورات في مجالات النقل، والتقنية الحديثة، والتجارة الالكترونية. وانعكس ذلك التطور على إزدهار كافة الأنشطة الاقتصادية، وليست القطاعات الإنتاجية فحسب، كما أسهمت في تطور مسيرة الابتكارات، وتسارعها في ايجاد فرص جديدة، ومتنوعة للاستثمارات، الأمر الذي أوجد العديد من فرص العمل، ورفع حجم الناتج الإجمالي العالمي.

وقد اعتمدت رؤية المملكة 2030 قطاع الخدمات اللوجستية كأحد أبرز القطاعات التي يُعول عليها في رفع مستوى نمو الاقتصاد المحلي، والتوجه نحو تطوير قطاعات حيوية ومهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. وقد تم إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في شهر يناير من عام 2019م، كأحد برامج رؤية المملكة 2030، ويهدف البرنامج إلى جعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً عبر تحسين البنية التحتية للنقل، وشبكة المواصلات، والمنافذ الجوية، والبرية، والبحرية، وتطوير شبكة توزيع داخلية فعالة.

تتمتع المملكة العربية السعودية بالعديد من المزايا التي تدعم تحولها إلى مركز لوجستي عالمي مهم، منها وجودها بموقع استراتيجي يربط بين قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا وأفريقيا، وإرتفاع مستوى جودة البنية التحتية للخدمات اللوجستية، وحجم اقتصاد كبير ومزدهر، ومجتمع فتي ومتعلم، ما يمثل ميزة فريدة تساعد على تحول المملكة إلى محور لوجستي إقليمي، إذ يشكل قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة 55 % من إجمالي سوق الخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد شرعت المملكة في إرساء دعائم برنامج طموح لتحسين الخدمات اللوجستية يهدف إلى تحسين

مركز لوجيستي عالمي

يشكل قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة 55% من إجمالي سوق الخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي

مستوى وزيادة شبكات النقل والإمداد، بالإضافة إلى التطور والتكيف مع احتياجات النقل المتغيرة في البلاد للاستفادة منها في تحويل المملكة إلى منصة تصدير وتوزيع عالمية. وقد بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر من 400 مليار ريال سعودي، مما يدل على أن البنية التحتية للنقل في المملكة كانت ولاتزال من الأهداف الرئيسة للإنفاق الحكومي.

مجموع الاستثمارات في قطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر من 400 مليار ريال

وسيُسهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في تحقيق مكاسب سريعة ومحورية ستدعم نمو الاستثمارات في هذا القطاع بما يعادل 35 مليار ريال. وتضم شبكة النقل الجوي في المملكة 27 مطاراً منها 6 مطارات دولية و 8 إقليمية و 13 محلية، وينمو النشاط والحركة بمعدل متضاعف باستمرار. ويبلغ إجمالي شبكة الطرق البرية في المملكة 221 ألف كيلو متر، تربط بين أجزاء المملكة، مع طرق وحدود برية لجميع الدول المجاورة للمملكة. وتضم شبكة النقل البري مشاريع السكك الحديدية الجديدة التي تشمل سكة حديدية بين الشمال والجنوب، ومشروع قطار الحرمين السريع. وتدخل المملكة في سلسلة جديدة من الشراكات الدولية، كما تعمل مع القطاع الخاص لاستكمال، وتحسين، وربط بنيتها التحتية داخلياً، وعبر الحدود.

سيُسهم برنامج نـدلب في دعم نمو الاستثمارات اللوجيستية بنحو 35 مليار ريال

وحققت المملكة تقدماً ملحوظاً في مؤشر البنية التحتية للنقل في مؤشر تقرير التنافسية العالمي، إذ حلت في الترتيب 34 في عام 2019م، مقارنةً بالترتيب الـ 40 في العام السابق، وفي مؤشر كفاءة خدمات القطارات، حلت المملكة بالمرتبة 26 في العام نفسه، مقارنة بالمرتبة 50 في العام السابق. وتُعدُّ المملكة الأولى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والثالثة عشرة عالمياً.

أحرزت المملكة تقدماً ملحوظاً في مؤشر التنافسية العالمي في مجالي البنية التحتية وكفاءة خدمات القطارات في 2019م

فرص تطوير قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة

- إنشاء الشركة السعودية للخدمات اللوجستية (SAL)، بالإضافة إلى استحداث محطتين جديدتين للشحن الجوي.
- توسعة أكثر من 20 مطاراً في المملكة خلال السنوات المقبلة.
- إنشاء نماذج جديدة للحافلات والناقلات المشتركة.
- زيادة مستوى الخصخصة والاستثمار في الموانئ البحرية لزيادة قدراتها عبر تطوير أنظمة رقمية تقلل بشكل كبير من الإجراءات الروتينية وتبسط إجراءات تخليص البضائع.
- تسارع معدلات انتشار النطاق العريض إذ تُعد من أعلى المعدلات في المنطقة.
- إنشاء 5 مطارات إضافية، في الطائف وجازان والقنفذة وفرسان ونجران.
- بدء تشغيل أول خدمات المترو.
- رفع الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية لشحن البضائع بأنواعها.
- طرح منطقة الخُمرة اللوجستية في محافظة جدة للاستثمار أمام القطاع الخاص بمساحة تتجاوز مليوني متر مربع.
- تُوفر الاتصال بالإنترنت عالي السرعات.

2- مـؤشرات قيـاس أداء الخدمات اللوجستية

أ- مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI):

يُعد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) الصادر عن البنك الدولي من أهم المقاييس لتحديد أداء اللوجستيات التجارية من خلال المقارنة بين 160 دولة في العالم. ويتضمن المؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية لقياس كفاءة أداء الخدمات اللوجستية على طول سلسلة الإمداد اللوجستية من خلال البعدين: الدولي والمحلي، وهي:

- كفاءة عمليات التخليص الجمركي.
- جودة البنية التحتية للتجارة والنقل.
- سهولة ترتيب الشحنات الدولية وبأسعار تنافسية.
- كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية - النقل بالشاحنات والشحن والوساطة الجمركية.
- إمكانية تتبع الشحنات.
- تسليم الشحنات في الوقت المتوقع.

ويمكن للدول الاستفادة من هذا المؤشر من خلال تحديد مكامن القوة والتحدي في كافة العناصر المعينة بالخدمات اللوجستية والتي تضم أنشطة عدة منها، النقل والتخزين والتسليم السريع وإدارة المعلومات، وغير ذلك.

ترتيب المملكة مقارنة بأفضل خمس دول في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI)*
خلال الفترة من 2012 إلى 2018م

الترتيب	الدولة	المؤشر العام	التخليص الجمركي	البنية التحتية	الشحنات الدولية	الكفاءة اللوجستية	تتبع الشحنات	تسليم الشحنات
1	ألمانيا	4.19	4.09	4.38	3.83	4.26	4.22	4.40
2	هولندا	4.07	3.97	4.23	3.76	4.12	4.08	4.30
3	السويد	4.07	3.95	4.22	3.88	4.04	4.02	4.32
4	بلجيكا	4.05	3.74	4.03	3.97	4.10	4.11	4.40
5	سنغافورة	4.05	4.00	4.14	3.72	4.08	4.05	4.34
52	السعودية	3.08	2.70	3.18	3.05	2.94	3.19	3.43

المصدر: البنك الدولي. * (1= منخفض، 5= مرتفع)

تتمتع الدول الخمس الأولى في هذا المؤشر بمستويات متقدمة من الكفاءة على المؤشرات الفرعية كافة ، الأمر الذي يؤكد التأثير المتبادل لجودة أداء الأجهزة مع الإمكانيات المتاحة لعمل القطاع. فيما احتلت المملكة المرتبة 52 عالمياً في مؤشر الأداء خلال الفترة من 2012 إلى 2018م، وجاء أفضل أداء للمملكة في المؤشرات الفرعية في مؤشر جودة البنية التحتية للتجارة والنقل، إذ احتلت المملكة المرتبة 38 عالمياً خلال الفترة، يليه مؤشر تتبع الشحنات الذي كانت المملكة فيه بالمرتبة 47 عالمياً. في حين شكلت الكفاءة اللوجستية والتخليص الجمركي أبرز التحديات أمام قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة، إذ حلت المملكة في المرتبة 57 و 60 على التوالي، طبقاً لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية.

مقارنة أداء مؤشر الخدمات اللوجستية LPI للدول في كفاءة التخليص الجمركي

الدولة	عدد الجهات اللازمة لإنهاء العمليات		عدد النماذج المطلوبة		الوقت لإنهاء التخليص (يوم)		نسبة الفحص العيني لإجمالي الواردات
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	بدون فحص عيني	مع فحص عيني	
ألمانيا	1	1	1	1	1	1	%2
هولندا	2	1	3	3	0	0	%2
السويد	2	2	3	3	1	2	%2
بلجيكا	1	1	2	2	1	1	%3
سنغافورة	2	2	1	1	0	1	%2
السعودية	3	3	3	3	2	3	%25

المصدر: البنك الدولي

نسبة الفحص العيني
لإجمالي الواردات

تشكل عمليات التخليص الجمركي أحد أهم المؤشرات الفرعية، ويوضح الجدول أعلاه أن عدد الجهات اللازمة لإنهاء عمليات التخليص الجمركي في المملكة للاستيراد والتصدير (3 جهات)، بالمقارنة مع عدد أقل من الجهات في الدول الأعلى في ترتيب المؤشر. أما من ناحية عدد النماذج المطلوبة، نجد أن عمليات الاستيراد والتصدير تتطلب (3 نماذج) لإتمام العمليات، في حين أن عدد النماذج أقل في المانيا، وسنغافورة وتنحصر في نموذج واحد فقط، ونموذجين في بلجيكا. ويوضح الجدول أن الوقت اللازم في المملكة لإتمام إجراءات التخليص الجمركي يعادل ضعف عدد الأيام تقريباً مقارنة بالدول المتقدمة في الترتيب. وتتطلب عمليات التخليص الجمركي في المملكة فحصاً عينياً بنسبة 25% لإجمالي الشحنات الواردة، مقابل نسب لا تتعدى 3 % لإجمالي الشحنات الواردة في الدول الأخرى في مقدمة الترتيب. ويتضح مما سبق أن هناك مجالاً كبيراً للتحسن، خصوصاً مع التوجه الحكومي لتطوير وزيادة حجم الاستثمارات في قطاع الخدمات اللوجستية. ومن ذلك تحويل المؤسسة العامة للجمارك، والمؤسسة العامة للموانئ، إلى هيئات تتمتع بالقدرة والمرونة الكافية لتحسين جودة، وكفاءة إجراءات، وعمليات الخدمات اللوجستية.

تحديات قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة

- العدد الكبير للوثائق والمستندات المطلوبة لنقل البضائع.
- طول فترة عمليات التخليص الجمركي في خروج ودخول البضائع من و إلى المملكة.
- ازدواجية البيانات في أنظمة المتابعة والتتبع.
- مستوى التكامل بين وسائل النقل المختلفة لتعزيز كفاءة العمليات اللوجستية.
- استخدام معايير تخليص جمركية متعددة في النقاط الحدودية المختلفة.
- محدودية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في هذا القطاع.
- قلة مزودي الخدمات اللوجستية المؤهلين مقارنة بإمكانيات القطاع، مما يضعف من القدرة التنافسية للمملكة اقليمياً وعالمياً.
- طول المدة المستغرقة لإنهاء عمليات الاستيراد من الخارج (تدفق البضائع) عن طريق المطارات، الموانئ، والطرق البرية.

ب- مؤشر التجارة عبر الحدود:

تؤثر جودة الخدمات اللوجستية على سهولة الأعمال وازدهارها، وقد اعتمد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يقيس الوقت، والتكلفة المرتبطة بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد البضائع (باستثناء التعرفة الجمركية)، كأحد أبرز مؤشرات سهولة أداء الاعمال ويجرى جمع البيانات حول التجارة عبر الحدود من خلال استبيان موجه لشركات الشحن المحلية، والمخلصين الجمركيين، وسلطات الموانئ والتجار.

ترتيب المملكة في مؤشر التجارة عبر الحدود في عام 2019م

المعيار		السعودية		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
		عمليات التصدير	عمليات الاستيراد	عمليات التصدير	عمليات الاستيراد	عمليات التصدير	عمليات الاستيراد
الوقت اللازم (ساعات)	الامتثال لقوانين الحدود	37	72	12.7	8.5	52.5	94.2
	الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية	11	32	2.3	3.4	66.4	72.5
التكلفة (دولار أمريكي)	الامتثال لقوانين الحدود	319	464	136.8	98.1	441.8	512.5
	الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية	73	267	33.4	23.5	240.7	262.6
متوسط الترتيب في مؤشر التجارة عبر الحدود		86		26		117	

المصدر: البنك الدولي، تقرير مؤشر سهولة القيام بالأعمال

احتلت المملكة المرتبة 86 في هذا المؤشر من بين 191 دولة في العالم. ويعود السبب في حصول المملكة على هذا الترتيب المتأخر نسبياً مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى ارتفاع التكاليف، وطول الوقت اللازمين لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير.

وكما يوضح الجدول أعلاه، تستغرق عمليات التصدير والاستيراد في المملكة وقتاً طويلاً مقارنةً مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ تضطر وسائل النقل اللوجستية، سواء عن طريق البحر، أو البر إلى البقاء لمدة تتجاوز اليوم الواحد (24 ساعة) لإنهاء المتطلبات، والامتثال لقوانين الحدود، مقارنة بـ (2-3 ساعات) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن المملكة بالمجمل متقدمة نسبياً بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الوقت اللازم للتصدير والاستيراد.

أما بالنسبة للتكلفة المترتبة على عمليات الاستيراد والتصدير في المملكة، تُعد تكاليف العمليات أقل نسبياً بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تُعد تكاليف الاستيراد والتصدير باهظة، إذا ما علمنا أن هناك العديد من الدول المتقدمة في هذا المؤشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا تفرض أي تكلفة على عمليات التصدير والاستيراد.

ستحقق المملكة مركزاً متقدماً في الخدمات اللوجستية عالمياً عبر أتمتة الاجراءات الجمركية وتطوير العمل في الموانئ وجذب الاستثمارات

3- قطاع الخدمات اللوجستية والثورة الصناعية الرابعة

تؤثر الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد في عمل وتطور الصناعة عبر عمليات التحول الرقمي والنقل والتوزيع

ومما سبق يمكننا تلخيص التحديات أمام قطاع الخدمات اللوجستية في عنصرين هما : الإجراءات التنظيمية، والاستثمارات. ومع أتمتة أنظمة الإجراءات الجمركية لدى الهيئة العامة للجمارك، وتطوير إجراءات العمل في الموانئ البرية والبحرية والجوية تماشياً مع توجهات رؤية المملكة 2030، واستثمار الدولة في تهيئة بنية تحتية متطورة للخدمات اللوجستية، وفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص في هذا القطاع، وإنشاء برنامج خاص لدى صندوق التنمية الصناعية السعودي لتمويل هذه الاستثمارات. بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى والجهود المتضافرة، ستتمكن المملكة من تحقيق مركز عالمي متقدم في مجال الخدمات اللوجستية.

يرتبط قطاع الخدمات اللوجستية ارتباطاً وثيقاً بالصناعة، ويشكل التحول الرقمي، وانترنت الأشياء، إضافة إلى الأنظمة الالكترونية الجديدة لمراقبة عمليات التصنيع، أهم الإضافات في الاتجاه الحالي للثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0). وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية الرابعة تحظى باهتمام أكبر، إلا أن هناك ثورة أخرى تحدث داخل عالم الخدمات اللوجستية، وهي تغيُّر الطريقة التي تعبر بها المنتجات من منشآت الإنتاج إلى العملاء بمصطلح مطابق، وهو النموذج اللوجستي الجديد (Logistics 4.0). ومع التقدم التقني الصناعي نجد أن الخدمات اللوجستية، وسلاسل الامداد تؤثران في عمل وتطور الصناعة لاسيما من خلال عمليات التحول الرقمي، وعمليات النقل والتوزيع. ويستخدم النموذج اللوجستي (Logistics 4.0) الحاويات "الذكية"، والمركبات، والمنصات، وأنظمة النقل من أجل إنشاء تيار إمداد شبكي كامل يوفر لمديري سلسلة التوريد، والشاحنين، ووكلاء الشحن، وغيرهم، الرؤية اللازمة لتوجيه النقل، وتنفيذ الخدمات اللوجستية الأخرى، وتنفيذ المهام بطريقة مثالية.

وتلعب التكنولوجيا دوراً رئيساً في إعادة تحديد كل عنصر من عناصر عمليات التوريد العالمية، من التصنيع إلى الشحن، والتخزين، والمنافسة، والتعاون، وإدارة توقعات العملاء، إضافة إلى وجود تقنيات تهدف إلى تحديد استراتيجيات رقمية تُسهم في دفع كفاءة العمل، للمنافسة في المستقبل. ويسهم التحول الرقمي للعمليات اللوجستية في:

01 تحسين مستوى الأمان والشفافية، التحكم في الاستيراد/التصدير.

02 تبسيط وتقليل الأوراق والمستندات اللازمة للاستيراد/التصدير.

03 سهولة تتبع الشحنات في الوقت الفعلي.

04 ضمان التبادل الفعال للمعلومات بين جميع الأطراف المشاركة في عمليات الاستيراد / التصدير.

وبالنظر إلى العلاقة بين ترتيب دول العالم في الخدمات اللوجستية، والتطور في مستوى الصناعة الرابعة (Industry 4.0)، نجد أن هناك علاقة طردية بين تقدم الدول في مجال الخدمات اللوجستية، وقدرتها على تطبيق مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة Industry 4.0 بشكل عملي.

ترتيب مؤشر الخدمات اللوجستية LPI لأعلى 10 دول تطبيقاً للثورة الصناعية الرابعة

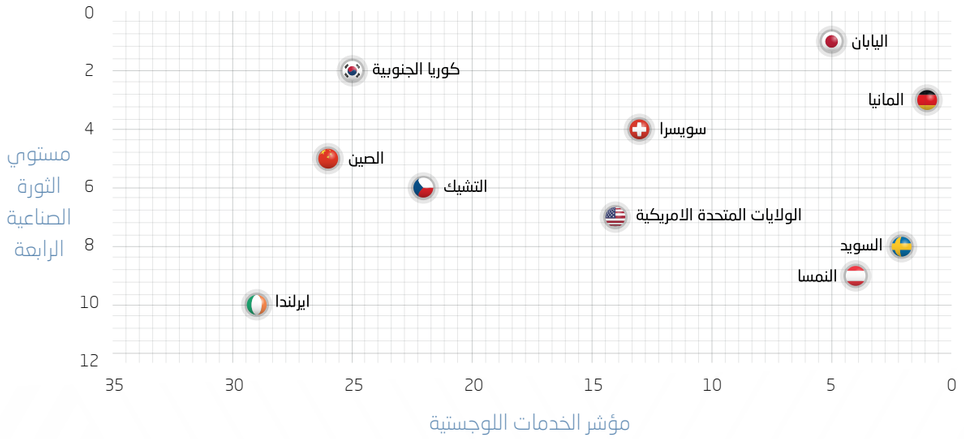

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي

يتبين من الشكل أعلاه أن الدول الرائدة في تطبيق الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) تُعد من أعلى الدول في ترتيب مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، ما يؤكد على وجود علاقة طردية بين التطور الصناعي، والتحسن في مجال الخدمات اللوجستية، وبهذا يمكننا القول أن وجود خدمات لوجستية قوية وفعالة، سيؤدي إلى تطور في عمليات التصنيع وتُسهم في الدخول إلى الثورة الصناعية الرابعة وتفعيلها. وبشكل مماثل سيُسهم التطور الصناعي، وتطبيق أنظمة الثورة الصناعية الرابعة في رفع وتحسين جودة الخدمات اللوجستية إلى مستويات أعلى، وهكذا.

4- دور الصندوق

يحظى قطاع الخدمات اللوجستية باهتمام كبير من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي، بصفته المُمكِّن المالي لبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية. ويغطي البرنامج التمويلي المقدم من الصندوق لتعزيز دور قطاع الخدمات اللوجستية عدة نواحٍ منها:

1. مشاريع الخدمات اللوجستية للطرف الثالث:

- إنشاء المستودعات ذات القيمة المضافة.
- دعم وسائل النقل بالشاحنات.
- دعم تكنولوجيا المعلومات للخدمات اللوجستية.

2. مشاريع البنية التحتية للموانئ الجوية والبرية والبحرية:

- تصميم وبناء الموانئ والمطارات.
- إنشاء مرافق الموانئ: كالطرق العامة، شبكات المياه والتمديدات الكهربائية.

3. خدمات المناولة في الموانئ:

- مناولة الموانئ.
- الخدمات المساندة كحلول تفريغ البضائع عبر المعدات المتخصصة.

4. مشاريع سفن نقل البضائع:

- صناعة وشراء سفن نقل الحاويات وسفن التغذية.

5. مشاريع الشحن الجوي:

- دعم خدمات الشحن الجوي الناقلة للبضائع بين الأسواق العالمية.

6. مشاريع النقل عبر السكك الحديدية:

- القاطرات.

وقد بلغ إجمالي تكاليف المشاريع اللوجستية الممولة من قبل الصندوق حتى نهاية عام 2019م، أكثر من 1.35 مليار ريال، ساهم الصندوق فيها بأكثر من 600 مليون ريال.

هذا التنوع في المنتجات، والتكامل في تغطية كافة جوانب تطوير قطاع الخدمات اللوجستية، لا يخدم ازدهار القطاع اللوجستي فحسب، بل سيؤدي إلى زيادة تنافسية، وكفاءة إطلاق إمكانيات العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأهمها قطاعات الصناعة، التعدين والطاقة.

إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق

إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق

جدول رقم (1)

قيمة القروض التراكمية المعتمدة والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

السنة	المبالغ المسددة	المبالغ المنصرفة	المبالغ المعتمدة
1432/1431هـ (2010 م)	34,640	59,401	87,391
1433/1432هـ (2011 م)	37,216	64,578	95,476
1434/1433هـ (2012 م)	41,526	70,636	105,415
1435/1434هـ (2013 م)	45,886	75,592	112,095
1436/1435هـ (2014 م)	50,346	81,276	117,987
1437/1436هـ (2015 م)	54,999	88,444	129,425
1438/1437هـ (2016 م)	59,333	94,821	137,367
1439/1438هـ (2017 م)	63,631	102,240	147,938
1440/1439هـ (2018 م)	68,688	111,629	157,378
1441/1440هـ (2019 م)	73,777	120,840	169,878

جدول رقم (2)

قيمة القروض المعتمدة خلال العام موزعة حسب القطاعات الصناعية

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعات الكيميائية	3,706	2,483	4,125	2,047	1,535	6,674	744	6,779	6,434	10,618
الصناعات الهندسية	1,358	1,966	1,942	855	2,174	756	4,420	2,223	449	375
الصناعات الأستهلاكية	758	1,061	2,287	1,330	1,017	1,621	1,086	1,233	1,731	873
صناعة الأسمنت	-	89	429	1,302	88	-	900	-	140	57
صناعة مواد البناء	673	1,138	765	955	422	680	525	144	162	32
الصناعات الأخرى	91	1,348	392	191	656	1,707	267	193	524	544
الإجمالي	6,589	8,085	9,940	6,680	5,892	11,438	7,942	10,571	9,440	12,499

جدول رقم (3)

قيمة القروض المعتمدة التراكمية موزعة حسب القطاعات الصناعية

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعات الكيميائية	35,470	37,953	42,078	44,126	45,661	52,335	53,079	59,858	66,311	76,909
الصناعات الهندسية	17,694	19,661	21,602	22,457	24,631	25,387	29,807	32,030	32,479	32,854
الصناعات الأستهلاكية	14,087	15,148	17,436	18,766	19,783	21,404	22,490	23,722	25,434	26,327
صناعة الأسمنت	9,681	9,770	10,199	11,501	11,589	11,589	12,489	12,489	12,629	12,686
صناعة مواد البناء	9,309	10,447	11,212	12,166	12,589	13,269	13,794	13,938	14,100	14,132
الصناعات الأخرى	1,149	2,497	2,889	3,080	3,735	5,442	5,709	5,902	6,426	6,970
الإجمالي	87,391	95,476	105,415	112,095	117,987	129,425	137,367	147,938	157,378	169,878

جدول رقم (4)

عدد وقيمة القروض المعتمدة موزعة حسب القطاعات الفرعية

القطاع	خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م)		المجموع التراكمي	
	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)
الصناعات الاستهلاكية	**39**	**874**	**1271**	**26,327**
المواد الغذائية	23	685	610	16,115
المرطبات والمشروبات	4	55	118	2,293
النسيج	3	21	132	2,561
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	-	26	137
المنتجات الخشبية	-	-	26	270
الأثاث الخشبي	3	29	84	597
منتجات الورق	6	83	235	4,136
الطباعة	-	-	40	218
الصناعات الكيميائية	**38**	**10,618**	**1225**	**76,909**
الكيماويات	22	10,471	571	63,841
منتجات النفط والغاز	-	-	80	5,407
منتجات المطاط	2	3	29	871
منتجات البلاستيك	14	145	545	6,790
صناعة مواد البناء	**3**	**32**	**639**	**14,132**
المنتجات الخزفية	-	-	42	1,975
منتجات الزجاج	1	2	123	3,806
مواد البناء الأخرى	2	29	474	8,351
صناعة الإسمنت	**1**	**57**	**48**	**12,686**
الصناعات الهندسية	**15**	**375**	**1137**	**32,854**
المنتجات المعدنية	10	266	712	22,368
الماكينات والآلات	3	20	132	1,601
المعدات الكهربائية	2	88	210	3,777
معدات النقل	-	-	83	5,107
الصناعات الأخرى	**18**	**544**	**144**	**6,970**
المجموع	**114**	**12,499**	**4464**	**169,878**

جدول رقم (5)

عدد وقيمة القروض المعتمدة من الصندوق موزعة حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام 1441/1440هـ (2019م)		المجموع التراكمي	
	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)
الرياض	35	665	1616	29,854
مكة المكرمة	15	802	1073	31,078
المدينة المنورة	7	96	215	20,908
المنطقة الشرقية	35	7,100	1188	68,988
القصيم	5	441	103	2,411
عسير	5	30	69	1,280
تبوك	3	13	23	852
حائل	3	29	47	2,355
جازان	2	3,150	43	7,193
نجران	2	110	32	1,374
الباحة	-	-	17	84
الجوف	-	-	23	189
الحدود الشمالية	2	63	15	3,312
المجموع	114	12,499	4464	169,878

الصندوق
الصناعي